



THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: PAD2989

مؤسسة التنمية الدولية

وثيقة تقييم المشروع

بشأن

الانتماء المقترح

بمبلغ 7.2 مليون من حقوق السحب الخاصة

(ما يعادل 10 ملايين دولار أمريكي)

و

منحة مقترحة من النافذة الفرعية الإقليمية من العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية للاجئين والمجتمعات المضيفة

بمبلغ 3.6 مليون من حقوق السحب الخاصة

(ما يعادل 5 ملايين دولار أمريكي)

إلى

جمهورية جيبوتي

من أجل

المشروع المتكامل للتحويلات النقدية ورأس المال البشري

22 أبريل/نيسان، 2019

الممارسة العالمية للحماية الاجتماعية وفرص العمل
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز استعمالها إلا لمن يتلقاها في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الإفصاح عن مضمونها ومحتوياتها إلا بتحويل من البنك الدولي.



أسعار العملات المقابلة

(سعر الصرف اعتباراً من 28 فبراير/شباط، 2019)

وحدة العملة = فرنك جيبوتي

178 فرنك جيبوتي = 1 دولار أمريكي

0.056 دولار أمريكي = 1 فرنك جيبوتي

1.40 دولار أمريكي = 1 من حقوق السحب الخاصة

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

نائب الرئيس الإقليمي: فريد بلحاج

المدير القطري: مارينا ويس

كبيرو مدراء الممارسات العالمية: مايكل ج. رتكوفسكي

مدراء الممارسة: هانا بريكسي

رؤساء فريق العمل: جون فان دايك، عمرو س. مبارك

الاختصارات والمختصرات

ADDS	الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية
AFS	البيان المالي السنوي
CCD	التممية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية
CCT	التحويلات النقدية المشروطة
CPS	استراتيجية الشراكة القطرية
DA	الحساب المخصص لغرض معين
DFIL	خطاب الصرف والمعلومات المالية
DISED	دائرة الإحصاءات والدراسات الديموغرافية
DJF	فرنك جيبوتي
DLI	المؤشر المرتبط بالصرف
EDAM	مسح جيبوتي للأسر المعيشية
ESMF	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
EU	الاتحاد الأوروبي
FA	اتفاقية التمويل
FGB	التدريب على الإدارة الشعبية
FO	مسؤول شؤون مالية
FY	السنة المالية
GDP	إجمالي الناتج المحلي



GRS	خدمة جبر المظالم
HDI	مؤشر التنمية البشرية
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IFR	التقرير المالي المؤقت
IMF	صندوق النقد الدولي
IPF	تمويل المشروعات الاستثمارية
INSEED	المعهد الوطني للإحصاء الخاص بالدراسات الاقتصادية والديمقراطية
M&E	الرصد والتقييم
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MIS	نظام المعلومات الإدارية
MOE	وزارة التربية والتعليم
MOH	وزارة الصحة
MPA	نهج برنامجي متعدد المراحل
NDC	المساهمة المحددة وطنياً
OP	سياسة العمليات
PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
PFS	البيان المالي للمشروع
PIU	وحدة تنفيذ مشروع
PMT	الاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس

PNSF	البرنامج الوطني للتضامن والأسرة
POM	الدليل التشغيلي للمشروع
PPA	سلفة إعداد المشروع
PPSD	إستراتيجية توريدات المشروع من أجل التنمية
RF	إطار النتائج
RPF	إطار سياسة إعادة التوطين
SAI	المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات
SCD	التشخيص القطري الاستراتيجي
SEAS	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية
SOE	بيان النفقات
SSN	شبكة الأمان الاجتماعي
SSNP	مشروع شبكات الأمان الاجتماعي
TOR	الشروط المرجعية
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسف
USAID	وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية
WFP	برنامج الأغذية العالمي



جدول المحتويات

ورقة البيانات.....	8
أولاً. السياق الاستراتيجي.....	15
أ. السياق القطري.....	15
ب. السياق القطاعي والمؤسسي.....	16
ج. الصلة بأهداف المستوى الأعلى.....	20
ثانياً. وصف المشروع.....	21
أ. الهدف الإنمائي للمشروع (PDO).....	21
ب. مكونات المشروع.....	22
ج. المستفيدون من المشروع.....	28
د. سلسلة النتائج.....	29
هـ. الأساس المنطقي لمشاركة البنك ودور الشركاء.....	30
و. الدروس المستفادة والمنعكسة في تصميم المشروع.....	31
ثالثاً. ترتيبات التنفيذ.....	32
أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية.....	32
ب. ترتيبات رصد وتقييم النتائج.....	33
ج. الاستدامة.....	33
رابعاً. ملخص تقييم المشروع.....	34
أ. التحليل الفني، والاقتصادي والمالي.....	34
ب. الائتمانية.....	36
ج. الإجراءات الوقائية.....	39



41	خامساً. المخاطر الرئيسية
43	سادساً. إطار النتائج والرصد
52	الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم



ورقة البيانات

معلومات أساسية

معلومات أساسية	
البلد (البلدان)	اسم المشروع
جيبوتي	المشروع المتكامل للتحويلات النقدية ورأس المال البشري
مُعرف المشروع	أداة التمويل
P166220	تمويل المشروعات الاستثمارية ب- التقييم الجزئي

التمويل وطرائق التنفيذ

[] نهج برنامجي متعدد المراحل (MPA)	[] مكون الاستجابة الطارئة في حالات الطوارئ (CERC)
[] سلسلة من المشروعات (SOP)	[√] الدولة (الدول) الهشة
[] المؤشرات المرتبطة بالصراف (DLIs)	[√] الدولة (الدول) الصغيرة
[] الوسطاء الماليون (FI)	[] هش داخل بلد غير هش
[] الضمان على أساس المشروع	[] الصراع
[] السحب المؤجل	[] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان
[] ترتيبات التوريد البديلة (APA)	

تاريخ الإغلاق المتوقع

تاريخ الموافقة المتوقعة



31 ديسمبر/كانون الأول 2022

10 مايو/أيار 2019

تعاون البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية

لا

الهدف (الأهداف) الإنمائية المقترحة

تتمثل الأهداف الإنمائية للمشروع في الآتي: أ) دعم نظام شبكات الأمان الاجتماعي الأكثر تعزيزاً والأكثر توسعاً؛ وب) دعم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة المستهدفة .

ملاحظة: لغرض بيان الهدف الإنمائي للمشروع، "المعزز" تعني أ) تحسين استهداف المستفيدين من البرنامج، ب) سجل اجتماعي موسع و ج) تدابير مصاحبة فعالة بالاقتران مع التحويلات النقدية المشروطة.

المكونات

اسم المكون

التكلفة (بملايين الدولارات
الأمريكية)

8.50

التحويلات النقدية المشروطة

2.10

تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية

3.10

الاستثمارات مجتمعية الأساس في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري

1.30

إدارة المشروع

المنظمات



المقترض: جمهورية جيبوتي

الوكالة المنفذة: أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية

بيانات تمويل المشروع (ملايين الدولارات الأمريكية)

الملخص

15.00	التكلفة الإجمالية للمشروع
15.00	إجمالي التمويل
15.00	منه البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	فجوة التمويل

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

15.00	المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)
10.00	ائتمان المؤسسة الدولية للتنمية
5.00	منحة المؤسسة الدولية للتنمية

موارد المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ الإجمالي	مبلغ الضمان	مبلغ المنحة	المبلغ الدائن	
-----------------	-------------	-------------	---------------	--



10.00	0.00	0.00	10.00	تخصيص الموارد الوطنية المستند إلى الأداء
5.00	0.00	5.00	0.00	اللاجئين
15.00	0.00	5.00	10.00	الإجمالي

المدفوعات المتوقعة (بملايين الدولارات الأمريكية)

2023	2022	2021	2020	2019	السنة المالية الخاصة بالبنك الدولي
4.68	5.45	2.79	1.50	0.58	السنوية
15.00	10.32	4.88	2.08	0.58	التراكمية

البيانات المؤسسية

مجالات الممارسة المساهمة

التعليم، والصحة، والتغذية، والسكان، والفقير والإنصاف

مجال الممارسة (الرئيسي)

الحماية الاجتماعية وفرص العمل

تغير المناخ وتحري الكوارث

لقد تم فحص هذه العملية بالنسبة لمخاطر الكوارث وتغير المناخ قصيرة وطويلة الأجل

تصنيف المساواة بين الجنسين

هل يخطط المشروع للقيام بأي مما يلي؟



نعم	أ. تحليل لتحديد الفجوات ذات الصلة بالمشروع بين الذكور والإناث، وخاصة في ضوء الفجوات القطرية المحددة من خلال التشخيص القطري الاستراتيجي وإطار البرنامج القطري
نعم	ب. إجراء (إجراءات) محددة لسد الفجوات بين الجنسين والمحددة في (أ) و / أو لتحسين تمكين المرأة أو الرجل
نعم	ج. إدراج المؤشرات في إطار النتائج لرصد نتائج الإجراءات المحددة في (ب)

أداة تقييم المخاطر للعمليات المنهجية (SORT)

التصنيف	فئة المخاطر
● عالية	1. السياسية وتلك التي تتعلق بالحوكمة
● متوسطة	2. الاقتصاد الكلي
● منخفضة	3. الاستراتيجيات والسياسات القطاعية
● متوسطة	4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج
● عالية	5. القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة
● عالية	6. الائتمانية
● متوسطة	7. البيئية والاجتماعية
● متوسطة	8. أصحاب المصلحة
● عالية	9. أخرى
● متوسطة	10. العامة

الامتثال

السياسة العامة

هل يحدد المشروع عن إطار البرنامج القطري من حيث المحتوى أو في جوانب هامة الأخرى؟



نعم [] لا [√]

هل يتطلب المشروع أي إعفاءات من سياسات البنك؟

نعم [] لا [√]

سياسات الإجراءات الوقائية التي يُفعلها المشروع

لا نعم

التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01) ✓

معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.03) ✓

الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04) ✓

الغابات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36) ✓

إدارة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09) ✓

الموارد الثقافية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11) ✓

الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10) ✓

إعادة التوطين القسري - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12) ✓

سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37) ✓

المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50) ✓

المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60) ✓

التعهدات القانونية

الأقسام والوصف

الجدول ، القسم الأول أ.4. من أجل ضمان استمرار المشروع بشكل صحيح ، يقوم المتلقي بتخصيص واستخدام الموارد لتمويل التحويلات النقدية لما لا



يقل عن 5362 من المستفيدين من التحويلات النقدية في عام 2021 وما لا يقل عن 8362 من مستفيدي التحويلات النقدية في عام 2022.

الأقسام والوصف

الجدول 2، القسم الأول ب.1. يجب على المتلقي في موعد لا يتجاوز شهر واحد (1) بعد شهر من تاريخ النفاذ إعداد واعتماد، وبعد ذلك، الحفاظ وفقاً للشروط المرجعية المقبولة لدى المؤسسة، على دليل تشغيلي للمشروع.

الشروط

النوع	الوصف
الفعالية	المؤسسة مقتنعة بأن لدى المتلقي إطار كافٍ لحماية اللاجئين.



أولاً. السياق الاستراتيجي

أ. السياق القطري

1. تُعد جيبوتي من البلدان الصغيرة التي تقع في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل وتمتتع بموقع استراتيجي جغرافي وسياسي ووضع تجاري في منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن. وقد تغلبت البلاد على الحرب الأهلية العنيفة في أوائل التسعينات من خلال وساطة لإحلال السلام واتفاق تشارك السلطة فيما بين المجموعات العرقية الأساسية في البلاد، وتمتعت جيبوتي بعوائد السلام مع النمو الاقتصادي المطرد الذي مكنته تدفقات رأس المال الأجنبي إلى قطاع النقل والخدمات اللوجستية ورسوم الإيجار من القواعد العسكرية الخاصة بالبلدان الأجنبية. فمن عام 2015 إلى عام 2017، بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي 8.6 في المائة، وبلغ معدل التضخم 1.3 في المائة. وكان من المتوقع أن يصل النمو في عام 2018 إلى ستة بالمائة.
2. على الرغم من النمو الاقتصادي القوي، لا يزال الفقر المدقع مرتفعاً في جيبوتي. تعتبر جيبوتي دولة هشة تواجه عقبات جسيمة فيما يتعلق بالحد من الفقر، وتحسين عملية تقديم الخدمات لسكانها. ولقد كان لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وسقوط الأمطار آثاراً سلبية على سبل كسب العيش وساهمت في ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. وكان عدم المساواة عام 2017 مرتفعاً، حيث بلغ مؤشر جيني 0.42. وفي نفس العام، كان ما يقدر بنحو 21 في المائة من سكان جيبوتي يعيشون في فقر مدقع، ينفقون أقل من 111783 فرنك جيبوتي (DJF) للفرد في السنة (أي ما يعادل 2.17 دولار أمريكي في اليوم في 2011، تعادل القوة الشرائية). تخلفت المناطق الريفية عن العاصمة حيث أظهرت معدلات أعلى من الفقر المدقع (62.6 في المائة)¹. ووضع اللاجئون والمهاجرون ضغوطاً إضافية على الموارد والخدمات المحدودة، بما في ذلك المجتمعات المضيفة.
3. في عام 2017، استضافت جيبوتي أكثر من 25700 من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين من الصومال وإثيوبيا واليمن وإريتريا والتي تتمثل معظم احتياجاتهم الأساسية في المأوى، والمياه والسلامة. ويمثل ذلك زيادة من 17683 لاجئ مسجل اعتباراً من نهاية 2016². ويعيش معظم اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في ثلاثة مخيمات - علي أداه، وهول هول وماركازي - وفي المناطق الحضرية بما في ذلك مدينة جيبوتي وبالبالا. ويحتاج كل من اللاجئين الجدد واللاجئين منذ أمد طويل إلى المأوى، والمواد الأساسية غير الغذائية، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي. ولا يأتي الطلب المتزايد على تقديم الخدمات الأساسية من قبل اللاجئين وطالبي اللجوء فحسب، بل أيضاً من 100000 ألف مهاجر تقريباً أي ما يعادل 10 في المائة من السكان، الذين يمرون عبر البلاد كل عام.

1 دائرة الإحصاءات والدراسات الديموغرافية (2018) نتائج المسح الرابع للأسر المعيشية في جيبوتي من أجل المؤشرات الاجتماعية " 2 تقييم جيبوتي للأهلية للنافذة الفرعية الإقليمية للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية للاجئين والمجتمعات المضيفة: مذكرة تشاور مجلس الإدارة، 19 سبتمبر/أيلول 2017.



ب. السياق القطاعي والمؤسسي

ب.1. يمثل تنمية رأس المال البشري أولوية قصوى

4. من أجل تحقيق نمو عادل ومستدام، ثمة حاجة إلى استثمارات كبيرة في تنمية رأس المال البشري، خاصة بالنسبة لصغار الأطفال الذين يمثلون مستقبل البلاد. تحتل جيبوتي المرتبة 172 من أصل 188 في مؤشر التنمية البشرية (HDI)، في حين أن البيانات غير متوفرة لوضع ترتيب لجيبوتي في مؤشر رأس المال البشري الجديد. وتتمثل الأولوية الأكثر إلحاحاً لتنمية رأس المال البشري في صغار الأطفال، نظراً لأن مجموعة كبيرة من البحوث العلمية والاقتصادية قد أظهرت أن السنوات الأولى من حياة الطفل حاسمة بالنسبة لتنمية المهارات المعرفية، والجسدية، والاجتماعية الوجدانية، وأن الاستثمارات عالية الجودة في السنوات المبكرة يمكن أن تحقق عوائد تفوق الاستثمارات في التعليم الابتدائي أو الثانوي.

5. هناك حاجة إلى الاستثمارات في طلب الخدمات الأساسية التي تعزز تنمية رأس المال البشري وتوفيرها على حد سواء. شهد

قطاع التعليم في جيبوتي تحسناً في السنوات القليلة الماضية لكنه لا يزال يواجه تحديات في جودة التعليم والحصول عليه. ولا يزال ما يقرب من 19 في المائة من السكان الذين هم في سن الدراسة خارج المدرسة ولا يزال إمكانية الحصول على فرص التعلم المبكر، بما في ذلك التعليم قبل المدرسي الجيد، محدودة للغاية بالنسبة للسكان ذوي الدخل المنخفض. وفي المناطق الريفية بوجه خاص، يكون الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي المحسن منخفضاً للغاية. وتواجه جيبوتي تحديات إضافية من جراء تزايد عدد أطفال الشوارع من البلدان المجاورة. ولا تزال الصدمات المناخية والاقتصادية تهدد قدره الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة على تلبية الاحتياجات الأساسية أو الاستثمار في رأس المال البشري. وتشير الأبحاث إلى أن الحرمان من الطعام والتغذية لفترات طويلة يؤثران سلباً على النمو المعرفي للأطفال، ولا سيما خلال فترة ما قبل الولادة وما بعدها (أجبور و برايس (Agbor and Price) 2012؛ الموند (Almond) وآخرون، 2010). وأخيراً، أثر تدفق اللاجئين بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية الفقيرة، حيث يعاني اللاجئون والمجتمعات المضيفة لهم من احتياجات كبيرة لم يتم الوفاء بها من حيث التغذية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الصرف الصحي).

6. يهدف تغير المناخ تنمية رأس المال البشري في جيبوتي من خلال زيادة وتيرة الطقس القاسي الذي يهدد الأمن الغذائي،

وتوافر المياه، والصحة العامة وسبل المعيشة الاقتصادية. تعتبر جيبوتي معرضة بشدة للكوارث الطبيعية بما في ذلك الحرارة الشديدة، والجفاف متعدد السنوات، والفيضانات المفاجئة، وهبوب العواصف الساحلية وندره المياه³. فعلى مدار الثلاثين عاماً الماضية، عانت البلاد من ثماني حالات جفاف كبير، بما في ذلك الجفاف الذي حدث في 2008 والذي أثر على 380000 شخص، وقتل 70 في المائة من الماشية، وخفض الإنتاج الزراعي إلى النصف. ويتزايد الجفاف حيث تبلغ درجات الحرارة بالفعل 0.7 درجة مئوية (مدينة جيبوتي) إلى 1.4 درجة مئوية (علي صبيح) وهي أعلى من المعدلات السنوية السابقة للصناعة وقد ترتفع بما مجموعه 5.2 درجة مئوية بحلول نهاية

³ موجز مخاطر الكوارث الطبيعية في جيبوتي، ThinkHazard، 2019.



القرن⁴⁻⁵. وغالبًا ما يعقب الجفاف المطول هطول أمطار غزيرة تؤدي إلى فيضانات مفاجئة، وتشريد عشرات الآلاف، وتوسيع نطاق الأمراض التي تحملها النواقل، والاضرار بالهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي⁶⁻⁷. مع وجود 88 في المائة من سكان البلاد البالغ عددهم مليون نسمة يعيشون على الساحل، ويشكل ارتفاع منسوب سطح البحر والأعاصير المدارية مخاطر كبيرة. وأخيرًا، وتحت أي سيناريو، من المتوقع أن تشهد جيبوتي شهر صيفي غير عادي (3 سيعما) وغير مسبوق للغاية (5 سيعما) من انحرافات في درجات الحرارة الشديدة مقارنة بغيرها من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁸⁻⁹.

ب.2. يمكن لنظام شبكات الأمان الاجتماعي الموسع والمُحسن تعزيز تنمية رأس المال البشري

7. أصبح إنشاء نظام قوي لشبكة الأمان الاجتماعي (SSN) والذي تستكملة الإجراءات التدخلية في كل من مجالات الصحة، والتعليم، والمياه، والتغذية وغيرها من المجالات أمرًا بالغ الأهمية في البلدان في جميع أنحاء العالم بغية التخفيف من حدة الفقر وتعزيز تنمية رأس المال البشري. تبين الأدلة الدولية أن شبكات الأمان الاجتماعي ليس لها تأثير مباشر على الفقر فحسب، بل تُمكن الأسر المعيشية أيضًا من زيادة استخدامها للخدمات الأساسية والتي تسهم بدورها في زيادة رأس المال البشري. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال مسارين رئيسيين هما: (أولاً)، يمكن أن يساعد الدخل من التحويلات النقدية في تغطية تكاليف التعليم المدرسي، والرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي والخدمات الأخرى. و(ثانيًا)، يمكن أن تشجع الشروط المرتبطة بالتحويلات النقدية المشروطة على الاستفادة من الخدمات، فضلًا عن التغييرات في السلوك التي تعزز من تنمية رأس المال البشري.

8. تفتقر جيبوتي إلى القدرة على التكيفية للتصدي إلى الصدمات الناجمة عن المناخ. عند 1927 دولار أمريكي في عام 2017، أصبح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخاص بها هو ثالث أدنى معدل في منطقته الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويفتقر السكان الضعفاء ذوي الدخل المنخفض إلى الموارد اللازمة للتكيف مع الظروف الجوية القاسية¹⁰. وتعاني الأسر المعيشية الفقيرة في منطقته الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكبر الخسائر الاقتصادية جراء الفيضانات، والجفاف والعواصف¹¹. ويشكل تحسين قدره السكان

4 "على الخرائط: كيف أصبح كل جزء من العالم دافئاً وقد يستمر في الدفء"، موجز المناخ، سبتمبر / أيلول 2018. استنادًا إلى نماذج الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وبيانات الأرض لبيركلي.

5 نبذة قطرية عن جيبوتي، بوابة المعرفة بشأن تغير المناخ، البنك الدولي، 2017.

6 في مايو الماضي، تسبب إعصار ساغار في سقوط 110 ملم من الأمطار في عاصمة جيبوتي (وهو تقريبًا المتوسط السنوي في غضون 48 ساعة)، وغمر معظم الأحياء، وأثر على ما يصل إلى 50000 شخص، وعطل إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي لمدة أسابيع، وأضر بقدرة الآلاف من الأسر المعيشية لتزويد أطفالهم بالتغذية الكافية وذلك وفقًا لتقييم الاحتياجات الإنسانية للأمم المتحدة. وقعت خمسة فيضانات رئيسية أخرى في جيبوتي، 2010-1980، وقتل اثنان منهم المئات وشردا أكثر من 200000 شخص.

7 الموجز القطري للتكيف مع تغير المناخ في جيبوتي، البنك الدولي، 2016.

8 "أخفضوا درجات الحرارة: مواجهة الوضع الاعتيادي الجديد للمناخ"، البنك الدولي، 2014، pp 114 ، 122.

9 تعد موجة موسكو الحارة في صيف عام 2010 مثالًا جيدًا على حدث سيغما 3. تسببت درجات الحرارة المرتفعة، التي كانت أكثر من 7 درجات مئوية أكثر من المعتاد، في مقتل الآلاف من كبار السن والفقراء من الأمراض المرتبطة بالحرارة، وتسببت في حدوث جفاف أدى إلى انخفاض محصول القمح الروسي بنسبة 40 في المائة، مما كلف البلاد 15 مليار دولار أمريكي من الإنتاج الزراعي المفقود، مما أدى إلى فرض حظر على صادرات الحبوب، وتسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي. وللمزيد من التفاصيل، انظر Coumou & Robinson ، "الزيادة التاريخية والمستقبلية في مساحة الأرض العالمية المتأثرة بالارتفاع الشديد الشهري في درجات الحرارة"، رسائل البحوث البيئية، /أب 2013.

10 Hallegatte وأخرون، "الصدمات: إدارة آثار تغير المناخ على الفقر"، البنك الدولي، 2016.

11 Wooden وأخرون، "أثر الصدمات المناخية على الأسر المعيشية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، 2014.



المستضعفين علي الصمود أحدي الأولويات الرئيسية لمساهمه جيبوتي المحددة وطنياً (NDC). وهناك حاجة إلى المساعدة الدولية لتمويل أنشطه التكيف مع تغير المناخ، التي يمكن أن تكلف البلد 1.33 مليار يورو في سيناريو الـ 4 درجات مئوية¹².

9. **تُقر رؤية جيبوتي 2015-2035 والاستراتيجية الوطنية 2017 للحماية الاجتماعية علي حد سواء بأهميه الجمع بين شبكات الأمان الاجتماعي والإجراءات الرامية إلى بناء رأس المال البشري، مثل الوقاية من سوء التغذية وتعزيز النمو المعرفي للأطفال.** علي وجه التحديد، تؤكد استراتيجية جيبوتي للحماية الاجتماعية علي أهميه اتباع نهج طويل الأجل وموجه نحو التنمية لبناء نظام وطني للحماية الاجتماعية يدمج مختلف أشكال المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك توسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية المستهدف للفقير، وتوفير سبل إمكانية الحصول المدعوم علي الرعاية الصحية، والحد من سوء التغذية في السنوات الأولى. وقد بدأت جيبوتي في وضع الأسس لنظام الحماية الاجتماعية من خلال إدخال برنامج وطني للتحويلات النقدية، والبرنامج الوطني للتضامن والأسرة (PNSF)، وإنشاء سجل اجتماعي للمستفيدين المحتملين. بينما يخدم البرنامج الوطني للتضامن والأسرة حالياً ما يقرب من 3000 أسرة معيشية، إلا أنه من المحتمل أن يكون حجر الزاوية في نظام الحماية الاجتماعية المملوك للدولة والمرن. وينصب التركيز الآن علي توسيع نطاق البرنامج الوطني للتضامن والأسرة ليشمل قدر أكبر من السكان الفقراء، بالاعتماد علي القدرات التي تم تميمتها بدعم من مشروع شبكات الأمان الاجتماعي التابع للبنك الدولي (SSNP-P130328) الذي مول إنشاء السجل الاجتماعي، ومنهجه الاستهداف، ونظام المعلومات الاداريه (MIS) الخاص بالبرنامج الوطني للتضامن والأسرة.

10. **قبل إنشاء البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، تم إنشاء معظم برامج شبكات الأمان الاجتماعي في أعقاب صدمات الجفاف وكانت إلى حد كبير مبادرات مدفوعة باعتباريات الجهات المانحة (مثل برنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ومنظمة الاغذية والزراعة، والبنك الإسلامي للتنمية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس النرويجي للاجئين) والتي كانت تركز أساسا علي توفير الغذاء للفئات السكانية الضعيفة. وفي الوقت الحاضر، لا يزال نطاق وتمويل برامج شبكة الأمان الاجتماعي غير كافيين لحماية معظم الفئات الفقيرة والضعيفة. ووفقا لأحدث البيانات المتاحة، فإن 32.7 في المائة فقط من أفقر 20 في المائة من الأسر المعيشية مشمولة بأي برنامج من برامج شبكة الأمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، فإن حصة الحكومة في الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي محدودة للغاية، حيث أن جيبوتي لا تتفق سوى 0.18 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي علي شبكة الأمان الاجتماعي، مقارنة بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 1 في المائة، ومتوسط عالمي يتجاوز 1.5 في المائة. وقد اعتمدت جيبوتي مؤخرًا قانونًا تقدميًا يوسع نطاق الاهليه للاجئين بالنسبة لمعظم البرامج الاجتماعية. وعلي الرغم من أنه لا يزال يتعين إدماج اللاجئين في السجل الاجتماعي ومعظم البرامج، إلا أن الموارد غير كافية لتغطيه جميع سكان جيبوتي المحتاجين، ناهيك عن اللاجئين. فمن الضروري إيجاد الحيز المالي لتعزيز تغطيه نظام شبكة الأمان الاجتماعي في جيبوتي إلى جانب دعم المانحين.**

12 المساهمة المحددة وطنيا الأولى لجيبوتي، أغسطس/آب 2015، ص2.



11. سيظل التعزيز المؤسسي وبناء القدرات عنصرًا حاسمًا في بناء نظام وطني متكامل لشبكة الأمان الاجتماعي ونظام أوسع للحماية الاجتماعية. تتطلب الخطط المستقبلية لتوسيع وتحديث النظام الوطني لشبكة الأمان الاجتماعي أن تزيد الحكومة من قدرة أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية (SEAS) على القيام بدور تنسيقي في الحكومة، فضلاً عن توسيع قدرتها على تنفيذ البرنامج والإشراف عليه. وهناك حاجة أيضًا إلى تعزيز قدرات الحكومة على العمل عن كثب مع المجتمعات المحلية لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الدورات المجتمعية المتصورة في هذا المشروع.
12. اكتسبت جيبوتي خبرة في الدورات المجتمعية لتعزيز السلوكيات الإيجابية. لقد قدمت هذه الدورات، التي استهدفت في إطار مشروع شبكة العمالة وسلامة رأس المال البشري¹³ بعد أزمة الغذاء في عام 2008 وتوسعت في عام 2012، دورات مصممة خصيصًا للرعاية قبل الولادة وللمهات اللاتي لديهن أطفال دون سن العامين. كما وفرت الدورات منصة للكشف عن التقزم المحتمل للأطفال المشاركين من خلال إطلاق زيارة منزلية تالية لتوفير المزيد من المشورة الفردية و / أو الإحالة إلى أقرب عيادة صحية. وفي السياقات المجتمعية، تتجمع مجموعه من 20 امرأة كحد أقصى (تسمى "البهو") مرة واحدة في الشهر لمدة ثلاث ساعات. وتشير النتائج الأولية لتقييم الأثر إلى زيادة في الاستشارات السابقة للولادة، والرضاعة الطبيعية الحصرية (61 في المائة من الأطفال دون سن الستة أشهر رضعوا في الأشهر الستة الأولى) بالنسبة للأسر المعيشية المشاركة. وعلاوة على ذلك، تظهر المشاركة في الدورات زيادة في استهلاك نظام غذائي متنوع (55 في المائة مقابل 37 في المائة) بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة وزيادة إجماليه في استهلاك الاغذية على مستوى الاسره المعيشية (بنسبه 10 في المائة من حصة الاغذية و 9 في المائة في غير الاغذية) والتي تعزى إلى الزيادة في دخل الأسرة المعيشية الناجمة عن المشاركة في البرنامج. علة الرغم من أنه سيتم دعم تغيير سلوك التغذية من الآن فصاعداً في إطار مشروع يموله البنك الدولي نحو التقزم الصفري في مشروع جيبوتي (P164164)، سيستمر المشروع المقترح في استخدام نهج الدورة المجتمعية لدعم تغيير السلوك في مجالات أخرى.
13. اعتمدت جيبوتي إطاراً لحماية اللاجئين يمنح إمكانية الحصول على العديد من البرامج الاجتماعية للاجئين. أصدرت جيبوتي مؤخرًا قانونًا تقدميًا وشاملاً للاجئين وأصدرت مراسيم تطبيقه لتسهيل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين. ومنذ 2017 فبراير/ شباط، تُعد جيبوتي أيضًا واحده من البلدان الرائدة الخمسة في المنطقة التي أختيرت لبدء العمل بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين الذي يحبذ زيادة إدماج اللاجئين. بينما يعتبر تمويل الحماية الاجتماعية محدودًا، يتمثل الهدف النهائي للحكومة في ضمان حصول اللاجئين الضعفاء والمجتمعات المضيفة على المساعدة الاجتماعية الكافية دون إجبارهم على اللجوء إلى استراتيجيات التكيف مع الآثار الضارة¹⁴. لا يزال التمويل يشكل عقبة رئيسية، وكما ذكر سابقًا، فإن تغطيه برامج المساعدة الاجتماعية حتى بالنسبة للفقراء والضعفاء الجيبوتيين لا تزال متدنية. ومع ذلك، تهدف الحكومة إلى حشد التمويل الخارجي لتوسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية للاجئين، ولا سيما التغطية الصحية الشاملة.

¹³ من خلال تمويل من منحة صندوق التنمية الاجتماعية اليابانية (JSDF).

¹⁴ حكومة جيبوتي، رسالة السياسات المعنية باللاجئين، والمشردين، والمجتمعات المضيفة في جمهورية جيبوتي، 9 أغسطس/ آب 2017.



ب.3. تعزيز تقديم الخدمات الأساسية والتنمية المحلية هو أمر بالغ الأهمية لتنمية رأس المال البشري

14. على الرغم من أن جيبوتي بها أقل من مليون نسمة، يعيش أكثر من 70 في المائة منهم في عاصمة جيبوتي وضواحيها (خاصة في حي بلباله الفقير)، إلا أن بنيتها التحتية الحالية تفتقر إلى القدرة على تلبية الخدمات الأساسية، لا سيما في المناطق الريفية. وتتفاوت فرص الحصول على الخدمات مثل الكهرباء، والمياه والصرف الصحي بين المجموعات المختلفة، حيث تتأثر الأسر المعيشية الفقيرة للغاية بسبب انخفاض إمكانية الحصول على البنية التحتية الأساسية: تحصل 69 في المائة من الأسر المعيشية الفقيرة على مياه نظيفة و 42 في المائة فقط على دورات المياه المغلقة. يُعد انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس أكثر وضوحًا في المناطق الريفية حيث يشكل السكان المتناثرون والزُّحل تحديات في إمكانية الحصول على التعليم. كما وضع اللاجئين والمهاجرون ضغوطًا إضافية على الخدمات للمجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء.

15. تهدف الحكومة إلى توسيع نطاق تقديم الخدمات خارج العاصمة وتحفيز التنمية الإقليمية. فمن أجل توسيع نطاق تقديم الخدمات لأشد الناس فقرًا، تحتاج البلاد إلى بنية تحتية مادية إضافية، بما في ذلك في التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي. ويتفاقم الوضع بسبب التحديات الكبيرة التي تواجه البنية التحتية بما في ذلك عدم توفير الكهرباء والنقل من بين خدمات أخرى. وتعتبر اللامركزية عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية الحكومة لتعزيز عملية تقديم الخدمات، وبناء على ذلك في عام 2016، أنشأت وزارة 'مفوضة' مكلفة بتنفيذ سياسة اللامركزية الخاصة بها. وفي الوقت نفسه، تود الحكومة أن تستفيد من الخبرة المكتسبة من الدورات المجتمعية لتنمية قدرتها على تمكين المجتمعات المحلية من القيام بدور أقوى في الاعمال الإنمائية. وتُعد المشاركة المجتمعية والمحلية المتزايدة في تطوير البنية التحتية بمثابة إحدى الطرق التي تسعى الحكومة من خلالها إلى توسيع نطاق إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

ج. الصلة بأهداف المستوى الأعلى

16. يتماشى المشروع المقترح تمامًا مع استراتيجية الشراكة القطرية (CPS) لمجموعة البنك الدولي للسنوات المالية (FY) 14 إلى 17 والممتدة إلى السنة المالية 18 (تقرير رقم DJ-83874)، الذي ناقشه مجلس المديرين التنفيذيين في 13 مارس/آذار، 2014)، والذي يدعم رؤية جيبوتي 2015-2035، التي تم إطلاقها في يونيو/حزيران 2014. تعد رؤية 2015-2035 بمثابة إستراتيجية جيبوتي طويلة الأجل لبناء مستقبل البلاد. وتتضمن رؤية 2015-2035 ركيزة حول الاستثمار في رأس المال البشري "بناء قوة عاملة مجتهدة وصحية ومتعلمة" والتي تتوافق مع ركيزة استراتيجية الشراكة القطرية "الحد من الضعف". وتواجه جيبوتي تحديات خطيرة في حماية الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة من الصدمات ومخاطر لا رجعة فيها فيما يتعلق بفقدان رأس المال البشري. وتشمل الرؤية 2035 ركيزة تتعلق بالحد من الضعف لتحسين القدرات المؤسسية لإمكانية الوصول إلى السكان الأكثر فقرًا والأكثر ضعفًا. يهدف المشروع المقترح إلى معالجة الاستهداف غير الكافي للمستفيدين من برنامج شبكات الأمان والصعوبات في ضمان وصول المنافع إلى أشد الناس فقرًا وضعفًا مع المساهمة في بناء التنمية البشرية. ويتماشى المشروع المقترح أيضًا مع التشخيص القطري المنهجي الذي وضعته مجموعة البنك (SCD)، التقرير رقم DJ134321) والاستراتيجية الإقليمية الموسعة لمجموعة البنك الدولي الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2019 مارس/آذار) من خلال دعم عقد اجتماعي متجدد، والقدرة على الصمود أمام صدمات اللاجئين، وتنمية رأس المال البشري.



17. يتماشى المشروع أيضاً مع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي تضع خطه طموحه لتحسين مستويات معيشة الفقراء والضعفاء وقدره الأسر المعيشية علي مواجهة الصدمات الاقتصادية. وتسلم الاستراتيجية بأهميه الحماية الاجتماعية المقترنة بمنع سوء التغذية وتعزيز تنميه الأطفال من أجل بناء رأس المال البشري. وعلاوة علي ذلك، تشدد المجموعة علي أهمية اتباع نهج طويل الأجل وموجه نحو التنمية لبناء نظام وطني للحماية الاجتماعية يدمج مختلف أشكال المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك توسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية الذي يستهدف الفقر وتعزيز الصحة والتغذية في السنوات الاولي علي المستوي المحلي.

18. يتماشى المشروع أيضاً مع استراتيجية البنك الدولي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ويسهم في الركيزة الاولي-تحسين الفجوات في مقدرات رأس المال البشري- من خلال توعيه المرأه بالتعليم، والصحة والسلوكيات التغذوية المفيدة، مثل تعليم الفتيات، والنظافة، والرضاعة الطبيعية، بالإضافة إلى زيادة إمكانية الحصول علي الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي.

19. يدعم المشروع أيضاً التزامات جيبوتي بتيسير الإدماج الاجتماعي والاقتصادي المستدام للاجئين. وقد وصفت هذه الالتزامات بالاضافه إلى إمكانية الحصول علي خدمات صحية محسنه، وتحسين النتائج التعليمية، والحصول علي المساعدة الاجتماعية والتمويل المتناهي الصغر، في مذكره تشاور مجلس الإدارة المرسله إلى مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي في 19 سبتمبر/أيلول 2017، وتستمر الحكومة للمضي قدماً في تنفيذ إطار حماية اللاجئين¹⁵. من خلال دعم ادراج اللاجئين في السجل الاجتماعي الوطني وتمويل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي يعيش فيها اللاجئون في المجتمعات المضيفة التي لا تغطيها بالفعل برامج اللاجئين الأخرى، سوف يسهم المشروع في خلق فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين والمجتمعات المضيفة، أحد أهداف النافذة الفرعية للإطار الفرعي الإقليمي للعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية للاجئين والمجتمعات المضيفة.

ثانياً. وصف المشروع

أ. الهدف الإنمائي للمشروع (PDO)

بيان الهدف الإنمائي للمشروع

15 أوضحت مذكره تشاور مجلس الإدارة الأساس المنطقي للدعم المقترح للنافذة الفرعية الإقليمية الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية للاجئين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك، من بين جملة أمور: (أ) دليل على أهلية البلد؛ (ب) تحليل لاحتياجات اللاجئين، والتأثير على المجتمعات المضيفة التي يستهدفها المشروع (المشروعات) / البرامج وما يرتبط بها من قيود لتمكين اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم في السياق المحدد؛ (ج) وصف الهدف الاستراتيجي المقترح للبرنامج، والمجالات الرئيسية للحوار بشأن السياسات، والمشروع (المشروعات)، والأنشطة والمستفيدين؛ و (د) شروط التمويل للمشروع والمساهمة الوطنية.



20. تتمثل الأهداف الإنمائية للمشروع في: (أ) دعم نظام لتوسيع وتعزيز¹⁶ شبكات الأمان الاجتماعي؛ و (ب) دعم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة المستهدفة.

21. ترمي هذه الأهداف إلى المساهمة في تحقيق الهدف الأعلى المتمثل في تعزيز رأس المال البشري في جيبوتي من خلال دعم كل من الطلب على الخدمات الأساسية التي تعزز تنمية رأس المال البشري وتزويدهما. فعلى وجه التحديد، ستسعى التحويلات النقدية والتدابير المصاحبة إلى زيادة الطلب على مثل هذه الخدمات، بينما يهدف بناء البنية التحتية على مستوى المجتمع المحلي إلى تعزيز توفير الخدمات الأساسية.

مؤشرات مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

22. مؤشرات النتائج الرئيسية:

اسم النتيجة: دعم نظام شبكات الأمان الاجتماعي المعزز لتسهيل توسيع نطاق التغطية

• المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي

عدد المستفيدين من برامج شبكة الأمان الاجتماعي - من الإناث

عدد المستفيدين من برامج شبكات الأمان الاجتماعي - برامج التحويلات النقدية الأخرى

• نسبة النساء اللاتي لديهن أطفال تتراوح أعمارهن ما بين 0 و 6 أشهر يمارسن الرضاعة الطبيعية الحصرية

• النسبة المئوية للأسر المعيشية المستفيدة تحت خط الفقر

• عدد الأسر المعيشية المسجلة في السجل الاجتماعي الوطني

اسم النتيجة: دعم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات الفقيرة المستهدفة

• عدد المستفيدين الذين لديهم إمكانية الحصول على البنية التحتية للخدمات الأساسية الممولة من المشروع

ب. مكونات المشروع

23. سيتألف المشروع من أربعة مكونات: (أ) التحويلات النقدية المشروطة في إطار البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، بما في ذلك التدابير المصاحبة لتحسين رأس المال البشري، (ب) تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية من خلال دعم بناء القدرات المؤسسية لبناء

¹⁶ لأغراض الهدف الإنمائي للمشروع، يُقصد بتعبير "محسن": (أ) تحسين استهداف المستفيدين من البرنامج؛ (ب) سجل اجتماعي موسع؛ (ج) تدابير مصاحبة فعالة مقترنة بالتحويلات النقدية المشروطة.



نظامي برنامج الوطني للتضامن والأسرة و شبكة الأمان الاجتماعي؛ (ج) الاستثمارات المجتمعية في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري؛ و (د) إدارة المشروع.

المكون 1: التحويلات النقدية المشروطة (8.5 مليون دولار أمريكي)

المكون الفرعي 1.1: تمويل التحويلات النقدية (7.5 مليون دولار أمريكي)

24. سيمول هذا المكون الفرعي المدفوعات المباشرة للمستفيدين من البرنامج استنادًا إلى معايير وشروط الأهلية. وكل ثلاثة أشهر، سيتم دفع مبلغ 30000 فرنك جيبوتي (حوالي 169 دولارًا أمريكيًا أو 56 دولارًا أمريكيًا شهريًا) إلى الأسر المعيشية المؤهلة من خلال وكيل دفع من طرف ثالث لمدة لا تقل عن 30 شهرًا. وكما هو مبين في الجدول، سيمول البنك الدولي حصة متناقصة من تكلفه التحويلات النقدية علي مدى حياة المشروع، مع قيام الحكومة بتمويل حصة متزايدة مع الهدف طويل الأجل المتمثل في تحقيق تمويل مستدام.

الجدول 1: الأسر المعيشية المستفيدة من التحويلات النقدية الخاصة بالبرنامج الوطني للتضامن والأسرة بتمويل من كل من البنك والحكومة¹⁷ (المبالغ الارشادية)

مجموع الأسر المعيشية المستفيدة من البرنامج الوطني للتضامن والأسرة	الأسر المعيشية الممولة من:		العام
	الحكومة	المشروع	
3362	3362	0	2018
8362	3362	5000	2019
8362	3362	5000	2020
8362	5362	3000	2021
8362	8362	0	2022

25. ستكون التحويلات التي يمولها المشروع جزءًا من برنامج شبكات الأمان الرئيسي للحكومة، وهو البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، والذي يتم تنفيذه بواسطة أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية ويتضمن شروطًا ميسرة تتعلق بالمشاركة في الدورات الإعلامية المتعلقة بتغيير السلوك على مستوى المجتمع المحلي بهدف بناء رأس المال البشري (انظر المكون 1.2 للمزيد من التفاصيل). سوف تدعم التحويلات الممولة من المشروع توسيع نطاق البرنامج الوطني للتضامن والأسرة خارج العاصمة في المقاطعات الفرعية و "مراكز المحافظات" المستهدفة على أساس الفقر والبعد بواسطة دائرة الإحصاءات والدراسات الديموغرافية (DISED). ومن المتوقع ان تشمل معايير أهليه الأسر المعيشية، التي لم توضع بعد في صيغتها النهائية، ما يلي: (أ) الأسر المعيشية التي لديها أطفال صغار، (ب) دون عتبة الاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس التي وُضعت لتقييم رفاه الأسر المعيشية في العواصم الاقليمية "مراكز المحافظات" و (ج)

¹⁷ من المتوقع أيضًا أن يوفر الاتحاد الأوروبي (EU) بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي التمويل لـ 4000 من المستفيدين من البرنامج الوطني للتضامن والأسرة

من خلال استهداف المجتمعات المحلية في المناطق الريفية. ولن يشمل المستفيدون من التحويلات النقدية اللاجئين، على الرغم من أنهم سيكونون مؤهلين للمشاركة في دورات التدابير المصاحبة في إطار المكون الفرعي التالي.

المكون الفرعي 2.1: التدابير المصاحبة القائمة على المجتمع المحلي لتحسين رأس المال البشري (1.0 مليون دولار أمريكي)

26. سيمول هذا المكون تصميم وتنفيذ دورات تغيير السلوك على مستوى المجتمع والتي ستشكل الشرطية الميسرة للتحويلات النقدية المشروطة. ستركز الدورات على الموضوعات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري، وخاصة تلك المرتبطة بجدول أعمال تنمية مرحله الطفولة المبكرة / السنوات المبكرة. ولا يزال يجري تحديد محتوى الدورات التي ستعقد على مستوى المجتمع المحلي ولكن من المرجح أن تشمل ما يلي: (أ) محاكاة التنمية المعرفية؛ (ب) تعزيز الممارسات الوالديه الجيدة؛ (ج) تشجيع التحاق الأطفال في سن الدراسة بالمدارس؛ (د) تشجيع الممارسات التي تمنع سوء تغذية الأطفال؛ (هـ) تعزيز النظافة الصحية؛ (و) دورات إعلامية عن إنشاء أنشطة مدرة للدخل؛ (ز) دورات إعلامية للأسر المعيشية اللاجئة والمهاجرة معنية بحقوقها ومسؤولياتها. سيتم تنسيق الإجراءات التدخلية المتعلقة بالتغذية مع تلك التي تدعمها "مبادرة التزم الصفري" التي تقودها وزارة الصحة، بدعم من عملية يمولها البنك الدولي. ستكون المشاركة في هذه الدورات جزءاً من الشروط التي سيتعين على الأسر المعيشية المؤهلة الوفاء بها لتلقي المدفوعات في إطار برنامج التحويلات النقدية المشروطة (CCT). ومن المتوقع أن يكون تطبيق الشروط "ميسراً"، مما يعني أنه سيتم تطبيق الشروط بطريقة مرنة.

27. سيتم تقديم الدورات من قبل المتطوعين من المجتمع المحلي "المستشارين من الأهالي" بإشراف فني من الموظفين المحليين في الوزارات الشريكة المعنية بموضوعات الدورات. سيتم استشارة منهج الدورة من خلال المشاورات مع الوزارات المختصة، والمنظمات المجتمعية المعنية، والمجتمعات المحلية. ولضمان أقصى قدر من التأثير، سيتم إسترشاد تصميم وتنفيذ الدورات بالدروس المستفادة (بما في ذلك نتائج تقييم الأثر) من الدورات المنفذة حالياً في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي. سيتم أيضاً تنسيق تصميم المنهج الدراسي للدورة مع وزارة التربية والتعليم (MOE) التي تقود إعداد مشروع تعليم أساسي يهدف إلى معالجة قضايا إمكانية الحصول والجودة والإنصاف، مع التركيز على اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وأخيراً، في قطاع الزراعة، يدعم مشروع تنمية المجتمع الريفي في جيبوتي وتعبئة المياه (- Projet de Développement Communautaire Rural et de Mobilizer des Eaux -) (P117355) (PRODERMO) تعميم الإجراءات التدخلية المتعلقة بالصحة المجتمعية، والتغذية والمياه.

المكون 2: تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية (2.1 مليون دولار أمريكي)

28. في إطار هذا المكون، سيعزز المشروع قدرة الحكومة عن طريق تمويل استثمارات المساعدة الفنية ونظام الحماية الاجتماعية التي ستدعم تحقيق أهداف المشروع. على وجه التحديد، سيمول المكون توسيع نطاق السجل الاجتماعي الوطني للأسر المعيشية الضعيفة وتعزيز إجراءات الاستهداف، بما في ذلك منهجية الاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس التي تم وضعها في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي والاستهداف المجتمعي الأساس. وسيشمل ذلك إجراء التعديلات اللازمة لإدماج اللاجئين في السجل الاجتماعي، نظراً لأهم

أصبحوا مؤهلين للعديد من البرامج الاجتماعية في جيبوتي. سيتم تعزيز نظم المعلومات الإدارية المقابلة للبرنامج من أجل تحسين الالتحاق، والدفع، وإدارة التظلم والجبر التعويضي، والرصد وكذلك إحالة المستفيدين المحتملين إلى خدمات أخرى. سيدعم المكون أيضًا توسيع قدره الأجهزة والبرامج الخاصة بنظام المعلومات لاستيعاب الأسر المعيشية الاضافية (بما في ذلك الدخول وتقييم الاحتياجات والشروط).

29. ستبني الاستثمارات الإضافية قدرات أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية على تنفيذ البرامج والتواصل وتسجيل الأسر المعيشية الجديدة. ستشمل الاستثمارات التشغيلية أيضًا وضع وظائف "المكتب الخلفي" لاحتساب المنافع، وآليات الدفع، والرصد والتقييم، والتظلم والتعويض. سيمول المكون ويبني على الابتكارات المحتملة في طرق الدفع (مثل خيارات المدفوعات الرقمية). وعلي الصعيد المحلي، سيستثمر المكون في البنية التحتية الإدارية (المعدات) للوحدات الاجتماعية (أدنى مستوى إداري) ويوفر التدريب للمسؤولين والموظفين. وفي حالة عدم حصول الأسرة الفقيرة علي بطاقات هويه، سيقدم المشروع الدعم لمساعدتها علي الحصول علي بطاقة هويه رسمية.

30. لضمان التوسع القوي للبرنامج، سيدعم المشروع ثلاثة تقييمات رئيسية للبرنامج. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: (أ) تقييم عملية البرنامج الوطني للتزامن والأسرة بعد السنة الأولى من البرنامج، (ب) تقييم "استعراض مكتبي" لتطبيق استهداف الاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس المستخدم للبرنامج، (ج) تقييم أداء الاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس للبرنامج (انظر قسم تقييم المشروع).

المكون 3: الاستثمارات المجتمعية الأساس في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري (3.1 مليون دولار أمريكي)

31. من خلال استخدام نهج التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية (CDD)، يهدف هذا المكون إلى تحسين إمكانية الحصول على البنية التحتية للخدمات الأساسية لتعزيز أو حماية رأس المال البشري في المناطق الفقيرة أو المعزولة من البلاد، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي يعيش فيها اللاجئون في المجتمعات المضيفة غير المشمولة بالفعل ببرامج اللاجئين الأخرى. يهدف هذا المكون إلى الاستفادة من نفس المناطق التي يتضمنها المكون 1، مع إمكانية، إذا اقتضى الأمر، إضافة مجتمعات أخرى لضمان تمثيل من لديهم تجمعات من اللاجئين الذين يعيشون في مجتمعات مضيفة الذين لا يشملهم بالفعل برامج اللاجئين الأخرى.

32. سيتم تحديد قائمة الاستثمارات المؤهلة للبنية التحتية في دليل تشغيل المشروع (POM)، وسوف تشمل إمدادات المياه والصرف الصحي، وإدارة موارد المياه، والمدارس، والأسواق، والطرق الريفية، وإدارة الموارد البيئية، وغيرها من الاستثمارات ذات النطاق والتأثير المماثلين. سيتم اختيار المجتمعات المؤهلة لمشروعات البنية التحتية الفرعية استنادًا إلى البيانات المتاحة حول الفقر والعزلة والبنية التحتية الحالية لتقديم الخدمات.

33. ستتلقى الجمعيات المجتمعية منحة فرعية بعد استيفاء معايير الأهلية المنصوص عليها في دليل تشغيل المشروع. وستكون الجمعيات مسؤولة عن اختيار نوع المشروع الفرعي من قائمة الخيارات وتنفيذ المشروع الفرعي، بما في ذلك الإدارة المالية والتوريدات. ولتمكينهم من أداء هذه الوظائف، سيتلقى أعضاء المجتمع المحلي تدريبًا على الإدارة الشعبية (FGB) لتمكينهم من تنفيذ المشروع الفرعي لمجتمعهم. التدريب على الإدارة الشعبية هو برنامج تدريبي مكون من سبع وحدات دراسية يغطي الدورة الكاملة لتنفيذ مشروع فرعي مجتمعي، بما في



ذلك: (أ) ديناميكيات التنظيم والمجتمع؛ (ب) التقييم التشاركي للفقر والاحتياجات؛ (ج) التوريدات المجتمعية؛ (د) الإدارة المالية للمجتمعات المحلية؛ (هـ) التخطيط التشاركي للمشروع الفرعي؛ (و) الرصد والتقييم التشاركي؛ و (ز) الصيانة. ستقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية، من خلال وكالة التنمية التابعة لها، بدعم الجمعيات المجتمعية لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الفرعية وستقدم أيضًا تدريبًا على الإدارة الشعبية.

34. لتعزيز الإدماج الاجتماعي وضمان مراعاة احتياجاتهم، سيتم تشجيع اللاجئين على المشاركة في عملية تخطيط وتنفيذ المشروع الفرعي، بما في ذلك التدريب على الإدارة الشعبية.

35. من أجل دعم عملية اللامركزية في البلاد، سيسعى المشروع أيضًا إلى بناء القدرات المؤسسية لوزارة اللامركزية والمجالس الإقليمية لتنفيذ الاستثمارات في البنية التحتية للخدمات الاجتماعية الأساسية - استثمارات شاملة مدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية وغيرها - بهدف نهائي متمثل في تحسين نوعية الخدمات لتعزيز رأس المال البشري.

المكون 4: إدارة المشروعات (1.3 مليون دولار أمريكي)

36. سيدعم المكون الأنشطة المتعلقة بإدارة وتنسيق المشروع من خلال أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية. سيمول المكون: (أ) مرتبات الخبراء الاستشاريين (غير الموظفين المدنيين)؛ (ب) شراء المعدات وتكاليف التشغيل لتنفيذ المشروع والإشراف عليه؛ (ج) الإدارة المالية بما في ذلك عمليات المراجعة الداخلية المنتظمة وعمليات المراجعة الخارجية السنوية؛ (د) التدريب، وورش العمل، وتبادل المعرفة، وأنشطة التعلم فيما بين بلدان الجنوب، والاتصالات وغيرها من الفعاليات المتعلقة بتنفيذ المشروع والإشراف عليه.

المساواة بين الجنسين

37. حدد المشروع عددًا من الفجوات المتصلة بالمساواة بين الجنسين. أولاً، تقتصر النساء، اللاتي يعتبرن عموماً مقدمي الرعاية الأولية للرضع والأطفال، إلى معلومات عن الممارسات المفيدة المتعلقة بتغذية الأطفال، وممارسات الأبوة والأمومة، وتحفيز الأطفال. علي سبيل المثال، تُعد نسبة النساء اللاتي لديهن أطفال تقل أعمارهم عن ستة أشهر ممن يمارسون الرضاعة الطبيعية الحصرية من بين أقل النسب في العالم، حيث تبلغ 12 في المائة، وذلك بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية والافتقار إلى الوعي ليس فحسب عن منافع الرضاعة الطبيعية، بل أيضًا إلى الأساليب والممارسات التي تعتبر حاسمة في تأسيس الرضاعة الطبيعية على المدى الطويل¹⁸. ثانيًا، المرأة معرضة بشكل غير متناسب للفقر والصدمات الاقتصادية، ويواجهن نقصًا في الفرص الاقتصادية - علي سبيل المثال، البطالة أعلى بين النساء (49%) من الرجال (34 في المائة). وثالثًا، وكما هو مذكور في التشخيص القطري الاستراتيجي، الفتيات أقل احتمالًا من البنين

18 منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. اغتنم الفرصة: البدء المبكر للرضاعة الطبيعية، أفضل بداية لكل الأطفال حديثي الولادة. نيويورك: منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ 2018. يؤكد التقرير أن "البدء المبكر بالرضاعة الطبيعية - وضع الأطفال حديثي الولادة على الثدي خلال الساعة الأولى من العمر - أمر بالغ الأهمية لبقاء الأطفال حديثي الولادة وإرضاعهم بالرضاعة الطبيعية على المدى الطويل". في جيبوتي، بلغت معدلات البدء المبكر 52 في المائة فقط. وتعد الممارسات الثقافية والافتقار إلى المعرفة بشأن المنافع وأساليب الرضاعة الطبيعية من العوائق الرئيسية التي تسهم في انخفاض معدلات الرضاعة الطبيعية (منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2018).



لمواصلة تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية. بل أن معدلات التحاق الفتيات بالمدارس ومعدلات إتمامهن الابتدائية أقل بكثير. ورابعًا، غالبًا ما يتم استبعاد النساء أو تهميشهن في صنع القرار، مما يؤدي إلى أنماط في الاستثمار والإنفاق العام لا تعكس أولويات المرأة.

38. سيهدف المشروع إلى معالجة هذه الفجوات على النحو التالي. أولاً، سيعزز المكون الفرعي 1.2 اعتماد ممارسات تبني ممارسات إيجابية في تغذية الطفل، وتربية الأطفال، وتحفيز الأطفال فيما بين المستفيدين، بما في ذلك الترويج للرضاعة الطبيعية الحصرية بين أمهات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وستة أشهر، بهدف رفع النسبة المئوية للأمهات المستفيدات اللاتي يمارسن الرضاعة الطبيعية الحصرية إلى 35 في المائة. سوف يتحقق ذلك من خلال الدورات المجتمعية، التي تم اعدادها بالفعل في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي، والتي ترفع الوعي وتشجع السلوك الإيجابي من خلال تبادل الممارسات الودية الجيدة وأساليب الرضاعة الطبيعية، بما يتناسب مع سياق جيبوتي والاحتياجات الفردية للأمهات والحوامل والجدد. ثانيًا، سيتم توجيه التحويلات النقدية في إطار المكون 1 بشكل غير متناسب تجاه النساء، وفي إطار المكون الفرعي 1.2، سيتلقى هؤلاء المستفيدون من التحويلات النقدية إحالات إلى برامج خارج المشروع تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي. ويتم استهداف النساء ليمثلن ما لا يقل عن 60 في المائة من المستفيدين من التحويلات النقدية. ثالثًا، تهدف التدابير المصاحبة في إطار المكون الفرعي 1.2 إلى تشجيع التحاق الأطفال بالمدارس، وخاصة الفتيات، الذين يشكلون غالبية الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. رابعًا، سيتم تحديد نوع البنية التحتية التي سيتم تمويلها في إطار المكون 3 من خلال المشاورات المجتمعية التي تأخذ في الاعتبار المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال والفتيات والفتيان. ومن المتوقع أن تكون النساء أكثر من 50 في المائة من المستفيدين من استثمارات البنية التحتية تلك.

المنافع المشتركة للمناخ

39. تعزز العملية المقترحة صراحةً قدرة جيبوتي على التكيف مع الصدمات الناجمة عن المناخ (انعدام الأمن الغذائي، وندرة المياه، والتقزم، وتعرض سبل المعيشة للخطر بسبب تغير المناخ) من خلال استهداف السكان المعرضين للمناخ (الأسر الريفية الفقيرة التي لديها أطفال في المناطق المعرضة للجفاف) وتزويدهم بالتكيف والاستجابة للصدمات - الحماية الاجتماعية (التحويلات النقدية، استثمارات البنية التحتية المجتمعية) وكذلك من خلال الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية التكيفية (نظام المعلومات الإدارية والسجل الاجتماعي) للاستجابة لصدمات المناخ المستقبلية (نظام الحماية الاجتماعية). في إطار المكون 1، يقدم المكون 1.1 (7.5 مليون دولار أمريكي) إلى ما يصل إلى 12000 أسرة معيشية منخفضة الدخل بقيمة 56 دولارًا أمريكيًا شهريًا لمدة تصل إلى 36 شهرًا. وتقيم جميع الأسر المعيشية في المناطق الداخلية من جيبوتي في المحافظات التي تأثرت بالجفاف. ولتحقيق هذه الغاية، من المتوقع أن تستخدم الأموال التي تلقتها هذه الأسر المعيشية لتعزيز الأمن الغذائي المتأثر بالجفاف الذي طال أمده.

40. يشجع المكون 1.2 (1.0 مليون دولار أمريكي) هذه التحويلات النقدية لاستخدامها في الأنشطة التي تعزز ممارسات تربية وتغذية أفضل للأطفال في المناطق المعرضة لظروف الطقس القاسية (الوقاية من سوء التغذية، والترويج للنظافة الصحية وغيرها). المكون 2 (2.1 مليون دولار أمريكي) يُحسن إدارة مخاطر الكوارث في جيبوتي من خلال تعزيز قدرات الحكومة على الوصول إلى السكان المعرضين للمناخ في أوقات الصدمات الاقتصادية. ومن المتوقع أن تُستخدم جميع استثمارات نظام الحماية الاجتماعية بما في ذلك تعزيز



نظم المعلومات الإدارية والسجل الاجتماعي لتعزيز قدرات أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية على تحديد الأسر المعيشية على نحو أفضل واستخدام نظامها للوصول إلى السكان في حال حدوث صدمات مناخية.

41. وأخيراً ، يستثمر المكون 3 (3.1 مليون دولار أمريكي) في البنية الأساسية لتقديم الخدمات والتي ستتدهور بسبب الحرارة، والجفاف وارتفاع منسوب سطح البحر (موارد المياه، ومرافق الصرف الصحي، والطرق الساحلية). من المتوقع أن يدعم ما يقرب من 40 في المائة من هذه البنى التحتية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية المجتمعات المستفيدة في تحسين إدارة المياه وإدارة النفايات نظراً إلى تحديات فترات الجفاف الطويلة التي تواجهها.

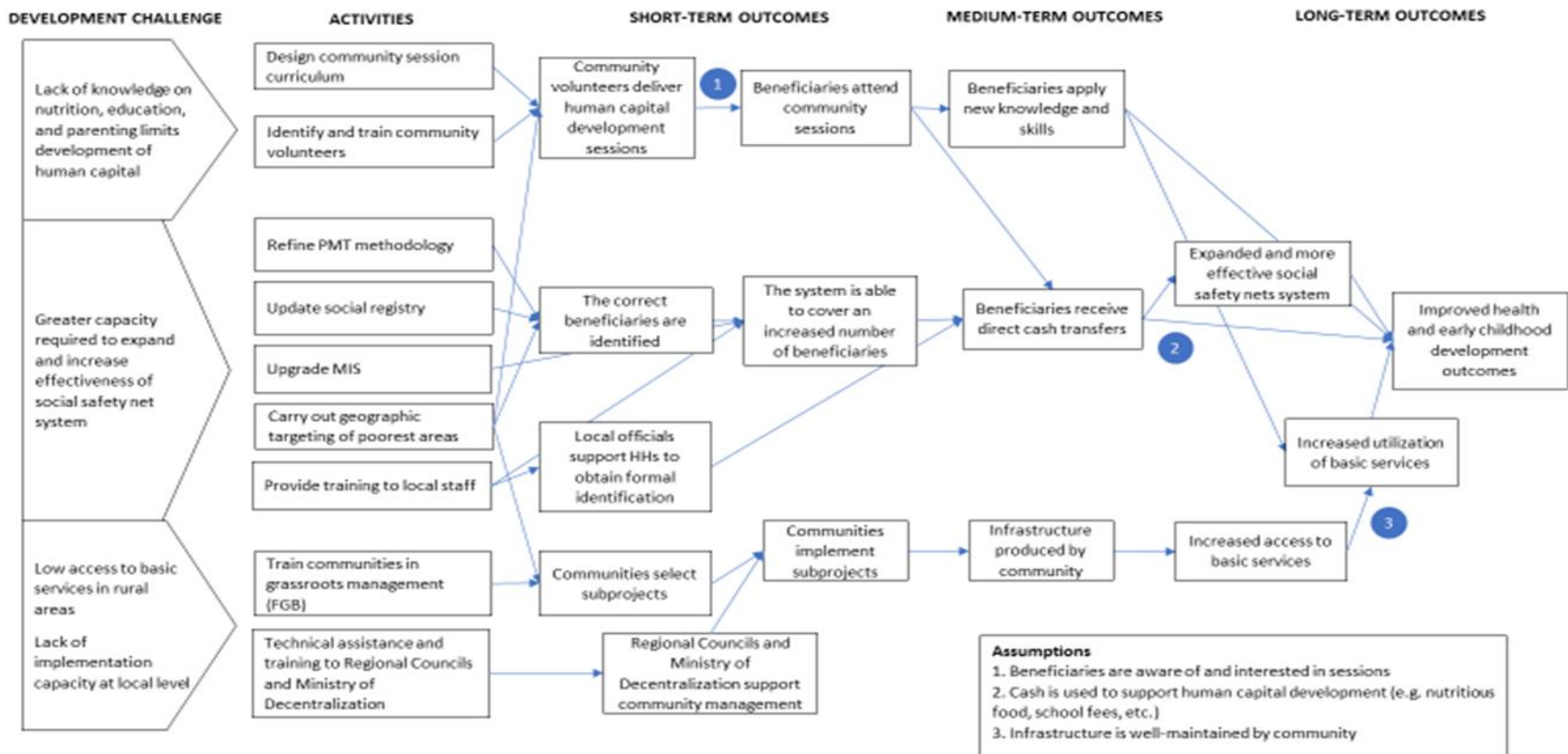
ج. المستفيدون من المشروع

42. سوف يُفيد المشروع المحليات خارج العاصمة في المقاطعات الفرعية و"رؤساء الأماكن" المستهدفين على أساس الفقر والبعد من قبل دائرة الإحصاءات والدراسات الديموغرافية. سيكون المستفيدون من المشروع هم الأسر المعيشية الفقيرة المستهدفة للاستفادة من التحويلات النقدية والتدابير المصاحبة الخاصة بالإجراءات التدخلية لشبكات الأمان (المكون 1)، والأفراد في المجتمعات الفقيرة و / أو المعزولة المستهدفة لتلقي الدعم لبناء البنية التحتية الأساسية صغيرة النطاق (المكون 3). ويسعى المكون 3 إلى التأكد من أن نسبة كبيرة من الموارد تُفيد المناطق التي يعيش فيها اللاجئون في المجتمعات المحلية المضيفة التي لا تغطيها بالفعل برامج اللاجئين الأخرى. وفي إطار رصد المشروع، سيتم تصنيف أعداد المستفيدين حسب المساواة بين الجنسين.



د. سلسلة النتائج

43. سلسلة نتائج المشروع هي كما يلي:





هـ. الأساس المنطقي لمشاركة البنك ودور الشركاء

44. يمكن للبنك الدولي إضافة قيمة من خلال دعم هذا المشروع نظرًا لخبرته وتجربته الدولية في بناء أنظمة شبكات الأمان واستخدام نهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية. على وجه التحديد، سيساعد البنك الدولي الحكومة على تبني أفضل الممارسات في تصميم نظام شبكة الأمان، واستهداف المستفيدين من شبكة الأمان، ودفع المبالغ المستحقة للمستفيدين من شبكة الأمان، وتدريب المجتمعات المحلية الفقيرة على تنفيذ المشروعات الفرعية للخدمات الأساسية وأنشطة شبكات الأمان والرصد والتقييم. علاوة على ذلك، فإن الموارد المحلية لتمويل توسيع نطاق شبكات الأمان محدودة ومن المتوقع أن تزداد تدريجيًا وليس على الفور. وسيزيد الدعم المقدم من البنك الدولي أيضًا من قدرات الوكالات الحكومية الوطنية على تصميم وإدارة مشروعات أكبر مع وجود إجراءات مالية وإجراءات توريد مناسبة، وأدلة تنفيذ واضحة ونظام رصد وتقييم مطور تطويراً جيداً.

45. من المتوقع أن تعمل الحكومة مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية في تنفيذ البرنامج، كما كان الحال مع مشروع شبكة الأمان السابق. ويقدم العديد من شركاء التنمية الدعم لقطاع الحماية الاجتماعية في جيبوتي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

46. مع الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يدعم التعاون تحديد اللاجئين وإدماجهم في نظام الحماية الاجتماعية و / أو الاستثمارات المجتمعية. ويعمل الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، على دعم التأمين الصحي لسكان جيبوتي واللاجئين في المناطق الريفية. يتم تمويل معظم التعاون الإنمائي في جيبوتي بواسطة صندوق التنمية الأوروبي. وخلال الفترة 2014-2020، يتوفر تمويل بقيمة 105 مليون يورو لبرنامج الدعم اجيبوتي. وينصب التركيز على المياه والصرف الصحي وأيضًا على سلامة الأغذية والمرونة والتكيف مع تغير المناخ.

47. لقد دعم برنامج الأغذية العالمي تقديم التحويلات العينية و النقدية في جيبوتي، بما في ذلك تقديم برنامج البرنامج الوطني للتضامن والأسرة في المناطق الريفية، وبرامج الوجبات المدرسية، والمساعدات الغذائية لمخططات الأصول، والتي توفر للناس التحويلات النقدية والغذائية وتحويلات القسائم، مقابل بناء أو إعادة تأهيل الأصول التي من شأنها تحسين الأمن الغذائي في الأجل الطويل وقدرته على التكيف. تم تصميم شبكات الأمان الحالية التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي لتسليمها في نهاية المطاف إلى الحكومة. ويهدف أحد المشروعات الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي إلى تمويل توسيع نطاق البرنامج الوطني للتضامن والأسرة في المناطق الحضرية. وفي هذا الإطار، سيواصل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي المناقشات لضمان بقاء اتساق البرنامج الوطني للتضامن والأسرة على الرغم من مختلف برامج التمويل من مختلف الشركاء في المحليات. وأخيرًا، سيعمل البنك أيضًا مع برنامج الأغذية العالمي على نظم المعلومات الإدارية ونظام الدفع الخاص بالبرنامج الوطني للتضامن والأسرة.



48. تدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة البرنامج الوطني للتضامن والأسرة في تصميم الممارسات الصديقة للأسرة التي يمكن أن تصبح التدابير المصاحبة للبرنامج في إطار البرنامج الوطني للتضامن والأسرة. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضًا تعزيز الأخصائيين الاجتماعيين في أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية.

49. أعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تقيماً لإطار جيبوتي لحماية اللاجئين الذي يشكل جزءاً من الأساس لتحديد أهلية جيبوتي للنازحة الفرعية للاجئين. تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بفحص وتتبع اللاجئين وتسجيلهم وتقديم الخدمات في مجالات الصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والمأوى، وتعزيز سبل العيش والخدمات اللوجستية. وسيقوم كل من البنك الدولي والحكومة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بدعم المشروع للاجئين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك استهداف المجتمعات المحلية التي تتركز فيها اللاجئين في إطار المكون 3.

و. الدروس المستفادة والمنعكسة في تصميم المشروع

50. إن دعم النظم والبرامج الوطنية أمر حاسم لضمان الاستدامة والتأثير الدائم. تؤكد التجربة العالمية أن تنظيم دعم الجهات المانحة حول البرامج الوطنية، والحد من التجزؤ، وتعزيز القدرات المؤسسية، والاتفاق على تحول من التمويل الخارجي إلى التمويل المحلي حاسم بالنسبة لاستدامة البرنامج. وكما يتم مناقشة الاستدامة في القسم التالي، سيسعى المشروع إلى دعم كل هذه المبادئ.

51. لغرض الحد من الفقر، تُعد التحويلات النقدية آلية أكثر فعالية من الأشغال العامة كثيفة العمالة لتوفير الموارد للأسر الفقيرة المعيشية. مثلها مثل برامج شبكات الأمان، يمكن أن تؤدي التحويلات النقدية والأشغال العامة كثيفة العمالة وظائف هامة على حد سواء تبعاً لاحتياجات البلد. وتقدم الأشغال العامة كثيفة العمالة فرص عمل قصيرة الأجل بينما تستثمر في السلع العامة (إصلاح الطرق في كثير من الأحيان أو صيانة الأماكن العامة). وتمتص المواد، والأدوات، وتكاليف الإشراف لهذه الاستثمارات جزء من موارد البرنامج والتي كان يمكن أن تنتقل إلى المستفيدين. يمكن أن تخصص برامج التحويلات النقدية، التي لا تمول هذه التكاليف، نسبة مئوية أعلى من الموارد لدعم المستفيدين.

52. يمكن الاستفادة من المنبر المجتمعي في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي والذي سوف يُغلق قريباً لدعم تغيير السلوك لتحسين رأس المال البشري للمستفيدين. ويُزيد نتائج تقييم الأثر التي أدى إليها هذا المنبر من استشارات ما قبل الولادة، والرضاعة الطبيعية الحصرية واستهلاك غذاء متنوع. وأظهرت هذه التجربة إمكانية استخدام الجهات الفاعلة في المجتمع التي يحترمها المستفيدين لتحقيق تغيير في السلوك. سيتم توسيع نطاق النموذج في إطار هذا المشروع للحصول على مجموعة واسعة من الرسائل حول الموضوعات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري، لا سيما تلك المعنية بجدول أعمال نماء الطفولة المبكرة / السنوات المبكرة.



ثالثاً. ترتيبات التنفيذ

(أ) الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

53. سيتم تنفيذ المشروع من قبل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية والتي ستكون مسؤولة عن جميع مكونات المشروع. وستنفذ بشكل مباشر المكون الفرعي 1.1 (تمويل التحويلات النقدية)، والمكون 2 (تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية)، والمكون 4 (إدارة المشروع). وسيتم التعاقد مع وكالة دفع تابعة لجهة خارجية لتنفيذ دفع التحويلات النقدية للأسر المعيشية المستهدفة.

54. سوف تنفذ أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية المكون الفرعي 1.2 (تدابير الدعم القائمة على أساس المجتمع المحلي المصاحبة لتحسين رأس المال البشري) والمكون 3 (الاستثمارات القائمة على أساس المجتمع المحلي في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري) بينما يتم التعاقد من الباطن على جوانب التنفيذ من خلال لوائح التوريدات مع إحدى الوكالات الخاضعة للرقابة (الوكالة الجبوتية للتنمية الاجتماعية - ADDS).

55. نظرًا لأن أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية لا تتمتع بخبرة سابقة في إدارة تمويل البنك الدولي مباشرة، أجرى البنك الدولي تقييماً باعتمادها على الإدارة المالية والتوريدات. وبناءً على هذا التقييم، تمت التوصية بالعديد من الإجراءات لتعزيز قدرات أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية على الإدارة المالية والتوريدات (انظر القسم 4 - ب والملاحق 2).

56. تم تقديم سلفة لإعداد المشروع بمبلغ 1.75 مليون دولار إلى حكومة جيبوتي لتسهيل إعداد المشروع. تشمل النفقات المؤهلة في إطار سلفة إعداد المشروع ما يلي: (أ) تقديم المساعدة الفنية في التحضير لتنفيذ المشروع، بما في ذلك استهداف وتسجيل المستفيدين من التحويلات النقدية، واختيار وكالة الدفع، وتحديد التدابير المصاحبة الإنتاجية والتكيفية، وأنشطة الاتصالات وإنشاء منصة التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية وغيرها من الأنشطة التحضيرية الرئيسية؛ (ب) توفير جولات دراسية تدريبية دولية للمسؤولين الحكوميين وموظفي المشروع؛ (ج) اقتناء السلع بما في ذلك المركبات، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، واللوازم المكتبية؛ (د) توفير تكاليف التشغيل لغرض إعداد المشروع.

57. في موعد لا يتجاوز شهر واحد من بدء الفعالية، ستقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بوضع اللمسات الأخيرة على الدليل التشغيلي للمشروع بالتفصيل من بين أمور أخرى: (أ) الجدول الزمني، وخطوات التنفيذ، العمليات، والإجراءات لتنفيذ جميع أنشطة المشروع؛ (ب) أدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة في المشروع وأساليب ضمان التنسيق بين الجهات الفاعلة؛ (ج) الإدارة، والإدارة المالية، والمحاسبة، وإجراءات التوريدات المطبقة على المشروع؛ (د) معايير الأهلية، والقواعد والإجراءات التفصيلية لتحديد وتسجيل واختيار المستفيدين من التحويلات النقدية والجمعيات المجتمعية؛ (هـ) المتطلبات الواجب الوفاء بها من قبل المستفيدين من التحويلات

النقدية والجمعيات المجتمعية في إطار المكونين 1 و 3 على التوالي، وآليات التحقق من الامتثال لهذه المتطلبات؛ (و) إجراءات التعامل مع المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة متشبيهاً مع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) وإطار سياسة إعادة التوطين (RPF)؛ (ز) ترتيبات الرصد والتقييم؛ (ح) ترتيبات الاتصالات؛ و (ط) تكوين والشروط المرجعية (TOR) للجنة التوجيهية للمشروع، وهو الدور الذي من المتوقع أن تضطلع به اللجنة التوجيهية الحالية للبرنامج الوطني للتضامن والأسرة. يرأس هذه اللجنة وزير الدولة للشؤون الاجتماعية وتتألف من ممثلين عن مختلف أصحاب المصلحة. ومن المتوقع أن توافق اللجنة التوجيهية على خطط العمل والميزانيات السنوية الخاصة بالمشروع وضمان التنسيق مع الوزارات الفنية وغيرها من الجهات المانحة.

ب. ترتيبات رصد وتقييم النتائج

58. يقيم إطار رصد النتائج التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال مؤشرات رئيسية، مع التركيز على توفير التحويلات النقدية الموجهة للأسر المعيشية الفقيرة ودعم إمكانية الحصول على الإجراءات التدخلية على مستوى المجتمع المحلي التي تحسن رأس المال البشري. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام المؤشرات الوسيطة لرصد التقدم المحرز في كل مكون على مدى حياة المشروع. وسوف تجمع أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بيانات عن الأنشطة التي ستنفذها. ستكون أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية مسؤولة عن تجميع بيانات النتائج وإعداد التقارير الدورية المعنية بالنتائج كما هو محدد في اتفاقية التمويل (FA). وسيتم الرصد في كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع لتحديد المشاكل والقضايا الناشئة، والنظر واتخاذ تدابير تصحيحية على وجه السرعة.

59. سيجري المشروع استعراضاً لمنتصف المدة وعدة تقييمات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع، وتقييم تأثير المشروع على المستفيدين، وجودة الأعمال المنجزة، والكفاءة الإجمالية للمشروع. بالنسبة للمكون 1، ستشمل هذه التقييمات إجراء تقييم للعملية وتقييم الاستهداف لتقييم دقة إجراءات استهداف شبكة الأمان. بالنسبة للمكون 3، ستشمل التقييمات عمليات التدقيق الفنية للبنية التحتية (في منتصف المدة ونهاية المشروع) ومراجعات للإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية (في منتصف المدة ونهاية المشروع). كما سيتم إجراء دراسة استقصائية لقياس رضا المستفيدين.

ج. الاستدامة

60. استدامة التحويلات النقدية ونظام الحماية الاجتماعية. سيدعم المشروع توسيع نطاق البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، الذي تنفذه وزارة حكومية دائمة (أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية). يتم بالفعل تنفيذ البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، مع وجود 3362 مستفيد في إطار التمويل الحكومي. ولضمان استدامة عملية التوسع، سينخفض عدد المستفيدين من التحويلات النقدية التي يمولها المشروع كل عام على مدار فترة المشروع، مع زيادة الحكومة في تمويلها للتعويض عن انخفاض تمويل المشروع. وسيضمن الدعم المقدم من المشروع لبناء النظم أيضاً القدرات داخل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية على استمرارية تحسين نوعية تنفيذ برنامج التحويلات النقدية، وزيادة تعزيز الاستدامة.



61. استدامة دعم البنية التحتية واللامركزية المجتمعية. سيسعى المشروع إلى إنشاء قدرات دائمة داخل المؤسسات الحكومية لتمكين الجمعيات المجتمعية من تنفيذ مشروعات البنية التحتية الأساسية. سيساعد المشروع الحكومة على إعداد الأدوات والموارد البشرية التي ستمكنها من تدريب المجتمعات المحلية والإشراف عليها. وسيتم تصميم هذا النهج بهدف تحقيق اللامركزية في المستقبل، وسيضمن دور وزارة اللامركزية والمجالس الإقليمية. وبعد إغلاق المشروع، من المتوقع أنه يمكن تعبئة الموارد الحكومية، بما في ذلك من "صندوق التضامن" للاستمرار في هذا النهج.

رابعاً. ملخص تقييم المشروع

أ. التحليل الفني، والاقتصادي والمالي

62. سوف يكون الأثر الاقتصادي الرئيسي للمشروع هو المساهمة في تخفيض معدل الفقر (عدد الفقراء)، والحد من فجوة الفقر - وكذلك لتعزيز النظم التي ينبغي أن تسمح لمثل هذا الحد في الاستمرار بعد المشروع. وفي الوقت الراهن، لا يزال جزء كبير من السكان في جيبوتي فقراء (معدل الفقر 21.1 بالمائة في عام 2017). أما بالنسبة لرأس المال البشري، تحتل جيبوتي أحد أدنى تصنيفات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحتل المرتبة 172 من بين 188 بلداً في مؤشر التنمية البشرية. وتشمل التحديات الجديرة بالذكر بعض أعلى معدلات التقرم والهزال للأطفال دون سن الخامسة. على الرغم من أن الحد من الفقر (على الرغم من صعوبة أن تتسبب دون تقييم أثر مكلف)، من المتوقع أن يكون التأثير الرئيسي للتوسع في البرنامج، كأثر من الدرجة الثانية للحد من الفقر، فالمشروع قد يؤثر على نتائج التنمية البشرية الشاملة (وإن كان محدوداً نظراً لاتساع نطاق الشروط المقترحة).

63. محاكاة تأثير التوسع في البرنامج الوطني للتضامن والأسرة على عدد الفقراء في جيبوتي. يهدف المشروع المقترح إلى توسيع نطاق البرنامج الوطني للتضامن والأسرة ليغطي 5000 من الأسر المعيشية الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً في جيبوتي، موفراً تجانس الاستهلاك الحرج إلى المستفيدين المحددين. استناداً إلى أحدث خطط للتوسع في البرنامج وباستخدام أحدث مسح للأسر المعيشية متاح في جيبوتي (مسح جيبوتي للأشهر المعيشية 4)، يهدف هذا التحليل الاقتصادي لاحتساب أثر برنامج التحويلات النقدية المقترحة على عدد الفقراء. وتقارب المحاكاة تحويل بمبلغ 56 دولاراً أمريكياً كل شهر إلى 5000 أسرة معيشية. يتم محاكاة إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج من خلال عملية تتألف من ثلاث خطوات. أولاً، يتم تحديد 5000 أسرة معيشية عشوائياً في المناطق الداخلية استناداً إلى النسبة المئوية للسكان الفقراء (باستثناء مدينة جيبوتي). ثانياً، يتم توزيع المنافع فقط على الأسر المعيشية في هذه المناطق. وأخيراً، يتم اختيار الأسر المعيشية عشوائياً لتلقي المنافع بحيث يتم زيادة مستويات استهلاكهم، حتى يتم التوصل إلى الهدف المتمثل في 5000 أسرة معيشية.



معدلات الفقر			معدلات الفقر		
الأسر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية			الأسر المعيشية الريفية فقط		
معدل الفقر	معدل الفقر	المنطقة	معدل الفقر	معدل الفقر	المنطقة
بعد	قبل		بعد	قبل	
13.59%	13.59%	مدينة جيبوتي	51.99 %	56.58%	على صبيح
25.32%	27.16%	على صبيح	63.41%	68.68%	دخيل
49.48%	52.86%	دخيل	70.35%	78.49%	تاجورة
59.17%	65.45%	تاجورة	46.40%	52.30%	أوبوك
36.66%	40.42%	أوبوك	38.22%	41.66%	أرتا
29.05%	31.58%	أرتا			
20.28%	21.14%	الوطني			

المحاكاة باستخدام مسح جيبوتي للأشهر المعيشية 4 - حسابات موظفي البنك

ترجيحات السكان المستخدمة لاحتساب معدل الفقر

64. يبدو أن الحد من توزيع المنافع على الأسر المعيشية الريفية يُحسن من دقة الاستهداف للبرنامج نظراً لمعدلات الفقر الشديد فيما بين الأسر المعيشية الريفية خارج مدينة جيبوتي والتي تتراوح ما بين 41 في المائة إلى 78.5 في المائة (انظر معدل الفقر فيما بين الأسر المعيشية الريفية). يوضح المخططان أنه يتم تخفيض معدل الفقر بعد محاكاة التوسع في البرنامج (على النحو المشار إليه في العمود المسمى "معدل الفقر بعد"). وفيما بين الأسر المعيشية الريفية، نرى أن أكبر انخفاض في معدل الفقر في تاجورة حيث من المتوقع أن ينخفض عدد الفقراء بمقدار 8 نقاط مئوية كاملة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدد السكان الصغير في المقاطعة، ومعدل الفقر المرتفع (والذي بدوره يحسن من دقة الاستهداف الشامل للبرنامج في المنطقة المحددة). أما على الصعيد الوطني، فهناك انخفاض ملحوظ في الفقر وفقاً للمحاكاة (انظر الرسم البياني الأيمن). ومن خلال إجراء حصر لسكان المناطق الريفية والحضرية على السواء، توضح المحاكاة انخفاض هامشي في معدل الفقر في المقاطعات الأكبر بينما تُظهر انخفاضات كبيرة في المناطق المتفرقة، والمناطق الريفية إلى حد كبير (على وجه التحديد، تاجورة، وأرتا بانخفاض كبير). على الصعيد الوطني، نجد أنه من المتوقع أن ينخفض عدد السكان الفقراء بواقع نقطة مئوية كاملة تقريباً (من 21.14 في المائة إلى 20.28 بالمائة) مع إضافة 5000 أسرة معيشية.

65. التأثير على رأس المال البشري. المحاكاة المباشرة للتغيرات في معدل والتطور المعرفي غير ممكنة في وقت مسبق نظراً لأن التأثيرات الملحوظة للمشروع قد لا تكون ممكنة خلال وبعد فترة وجيزة بعد الانتهاء من المشروع. بيد أن الأدلة العالمية تشير إلى أن التحويلات النقدية لها أثر كبير في تنمية رأس المال البشري، مما يؤدي على سبيل المثال إلى زيادة الإنفاق على الصحة، والتعليم، والأمن الغذائي وكذلك الاستثمار الاقتصادي. نجحت التحويلات النقدية في زيادة الانتفاع بالخدمات الصحية للرعاية قبل الولادة، والولادة في المرافق الصحية، وزيارات العيادات الوقائية للأطفال (Bastagli باستالي (Bastagli) وآخرون 2016؛ IEG 2014؛ غلاسمان



(Glassman) وآخرون (2013) فضلاً عن التنوع التغذوي (باستالي Bastagli) وآخرون (2016). وفي استعراض حديث لـ 156 دراسة حول التحويلات النقدية المشروطة وبرامج التحويلات النقدية غير المشروطة في 30 بلداً، ذكر باستالي (Bastagli) وآخرون (2016) مؤخرًا أن تسعة من أصل 15 دراسة زادت من استخدام الخدمات الصحية، وسبعة من أصل 12 دراسة حسنت من التنوع الغذائي. وأفاد استعراض آخر، يركز على نتائج الطفل (دي فالكو (de Walque) وآخرون (2017)، تحسين الرعاية السابقة للولادة (8 من أصل 12 دراسة)، ووجود إشراف مساعدتي توليد مهرة، (8 من 11 دراسة)، ورصد النمو (11 من 14 دراسة) استهلاك طعام الأطفال (3 من 5 دراسات)¹⁹. وثبت أن المخاوف من أن المستفيدين من التحويلات النقدية سيسببوا استعمال التحويلات لا أساس لها من الصحة إلى حد كبير. وقام كل من إيفانز وبوبوفا (Evans و Popova) (2014) بفحص البيانات المتعلقة بـ 19 برنامجًا تقريبًا ودون استثناء لم يجدوا أي دليل هام على زيادة الإنفاق على السلع المغرية مثل الكحول والتبغ.

66. **الاستدامة المالية للتوسع المقترح في البرنامج.** يفترض دعم البنك الدولي للتوسع في البرنامج الوطني للتضامن والأسرة أن الحكومة ستستبدل تمويل البنك الدولي بالتمويل المحلي بدءاً من السنة الثالثة للمشروع. ومن ثم من المتوقع أن يؤدي توسيع البرنامج ليشمل 5000 أسرة معيشية إضافية إلى زيادة في مستوى النفقات المحلية للتحويلات النقدية. يأتي هذا التوسع على خلفية بلوغ العجز المالي ذروته عند 21 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 فيما يتعلق بزيادة الإنفاق على البنية التحتية للنقل في حين بقيت الإيرادات منخفضة. ومع ذلك، فقد تم تحسين رصيد المالية العامة، حيث تراجعت المشروعات الاستثمارية (على سبيل المثال، مشروعات البنية التحتية الضخمة)، تقلصت بنسبة 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2016، وأصبحت حوالي 3.8 في المائة في عام 2017. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المتوقع أنه سيؤثر توسيع برنامج شبكات الأمان الاجتماعي على رصيد المالية الحالية بأقل من 0.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي حالما يتم نقل نفقات البرنامج الكاملة لميزانية الحكومة. وتتسق هذه الزيادة مع هدف الحكومة المتمثل في حماية الأسر المعيشية من الفقر، والضعف، وتحسين مؤشرات رأس المال البشري عمومًا التي يمكن أن تسهم في تحسين دخل الأسرة المعيشية (وتوليد إيرادات الحكومة) على المدى المتوسط إلى الطويل، فضلاً عن توصية صندوق النقد الدولي (IMF) بأنه ينبغي على السلطات الحفاظ على وإلى حد كبير زيادة التحويلات الاجتماعية المستهدفة والاستثمار في رأس المال البشري (تقرير موظفي صندوق النقد الدولي، 2017).

ب. الائتمانية

(أ) الإدارة المالية

67. سيتم تنفيذ المشروع المقترح وفقاً لسياسة البنك الدولي يوليو/تموز 2016 "إطار التوريدات". وسوف تكون أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية الوكالة المنفذة للمشروع. وتعد أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية هي المؤسسة العامة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة للحد من الفقر والتنسيق بين البرامج الاجتماعية. ولا تمتلك أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية أي خبرة سابقة في تنفيذ العمليات الممولة من البنك، على الرغم من أنها أدارت غيره من التمويلات الخارجية مثل التمويلات القادمة من منظومة "الأمم المتحدة". وسوف تضطلع أمانة الدولة

¹⁹ مساهمة الحماية الاجتماعية وفرص العمل في تكوين رأس المال البشري، البنك الدولي 2018



للشؤون الاجتماعية بمسؤولية إدارة المشروع، بما في ذلك الإدارة المالية للمشروع. وجد تقييم الإدارة المالية الذي تم أثناء التقييم الأولي أن مخاطر الإدارة المالية، أحد مكونات المخاطر الائتمانية، كبيرة. ومع تدابير التخفيف المقترحة سوف تمتلك أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية متطلبات الإدارة المالية وفقاً لسياسة وتوجيه البنك الدولي لتمويل المشاريع الاستثمارية (IPF) وسوف يكون لديها نظام إدارة مالية مقبول ومن شأن تصنيف درجة مخاطر الإدارة المالية المتبقية أن يكون متوسطاً.

68. سيتم فتح حساب مخصص للمشروع (DA) بالدولار الأمريكي في بنك تجاري في جيبوتي مقبول لدى البنك الدولي. ويتم ذكر بالتفصيل دفع وسحب المصروفات المؤهلة المصحوبة ببيان بيانات النفقات (SOE) والوثائق الصحيحة التي تتبع ترتيبات الصرف المعمول بها في البنك الدولي في خطاب الصرف والمعلومات المالية (DFIL). وستكون أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية مسؤولة عن تقديم طلبات السحب للمطالبة بالأموال. وسوف تستفيد أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية من سلفه مقدمة للحساب المخصص للمشروع، يتم تحديد الحد الأقصى لسقف السلفة بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي. وستخضع جميع المدفوعات لشروط اتفاقية التمويل والإجراءات المحددة في خطاب الصرف والمعلومات المالية.

69. سيتم تعيين مدقق فني لديه صلاحيات مقبولة لدى البنك الدولي للتحقق من النتائج المحققة المتعلقة بمكون التحويلات النقدية ونشاط المشروعات الفرعية. سيتم تحديد بروتوكول التحقق بالتفصيل في الدليل التشغيلي للمشروع. وسيتم الانتهاء من الدليل التشغيلي للمشروع لغرض المشروع. وسيشمل الدليل التشغيلي للمشروع فصلاً للإدارة المالية والمحاسبة.

70. سوف تكون المبادئ المحاسبية العامة للمشروع على النحو التالي: (أ) ستغطي محاسبة المشروع جميع مصادر واستخدامات أموال المشروع، بما في ذلك المدفوعات المدفوعة والنفقات المتكبدة. ستستند محاسبة المشروع إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ (ب) سيتم فصل معاملات وأنشطة المشروع عن الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية.

71. سيضم عدد التقارير المالية للمشروع التقارير المالية المؤقتة (IFRS) غير المدققة والبيانات المالية السنوية للمشروع (PFS): (أ) ينبغي أن تتضمن التقارير المالية المؤقتة بيانات عن الوضع المالي للمشروع²⁰؛ (ب) ستقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بإعداد التقارير المالية المؤقتة كل ثلاثة أشهر وتقديمها إلى البنك الدولي في غضون 45 يوماً من نهاية كل ربع سنة. ستشمل البيانات المالية السنوية للمشروع ما يلي: (أ) بيان التدفقات النقدية؛ (ب) بيان ختامي للمركز المالي؛ (ج) بيان بالالتزامات الحالية؛ (د) تحليلاً للمدفوعات وعمليات السحب من حساب المشروع؛ (هـ) جرد كامل لجميع الأصول الثابتة المكتسبة في إطار المشروع. (و) سيتم إصدار التقارير المالية المؤقتة والبيانات المالية للمشروع استناداً إلى نظام المحاسبة وتقديمها لمراجعة مالية خارجية.

72. سيتم إجراء تدقيق للبيانات المالية للمشروع التي تم إصدارها وستغطي جميع جوانب المشروع، واستخدامات الأموال والنفقات الملتمزم بها. كما سيضم التدقيق العمليات المالية، والرقابة الداخلية، ونظم الإدارة المالية والاستعراض الشامل لبيان النفقات لكل وكالة. يتضمن تقرير التدقيق السنوي ما يلي: (أ) رأي المدقق في البيانات المالية السنوية للمشروع؛ (ب) خطاب من الإدارة معني بالضوابط

²⁰ يجب أن تتضمن هذه التقارير: (أ) بيان بمصادر التمويل والاستخدامات للفترة المشمولة والرقم التراكمي، بما في ذلك بيان أرصدة الحسابات المصرفية للمشروع؛ (ب) بيان استخدام الأموال حسب المكون وحسب فئة الإنفاق؛ (ج) بيان تسوية للحساب المخصص؛ (د) بيان تحليل الميزانية يشير إلى التنبؤات والتناقضات المتعلقة بالميزانية الفعلية؛ و (هـ) قائمة شاملة بجميع الأصول الثابتة



الداخلية للمشروع؛ و(ج) وإبداء رأى استعراض سنوي محدود معني بالتقارير المالية المؤقتة. سيتم تقديم تقرير التدقيق السنوي وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في غضون ستة أشهر من اختتام كل سنة مالية كما سيتم تقديم رأي الاستعراض المحدود إلى البنك الدولي مع التقارير المالية المؤقتة.

(ب) التوريدات

73. قواعد وإجراءات التوريدات المعمول بها. سيتم تنفيذ التوريدات وفقاً للوائح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي لمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية المؤرخ في 1 يوليو/تموز 2016، والمنقح في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 وأغسطس/ آب 2018؛ "المبادئ التوجيهية المعنية بمنع ومكافحة الغش والفساد في المشروعات الممولة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير وإئتمانات ومنح المؤسسة الدولية للتنمية" بتاريخ 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 والمنقحة في يناير/ كانون الثاني 2011 واعتباراً من 1 يوليو/تموز 2016؛ والأحكام المنصوص عليها في اتفاقية التمويل.

74. وفقاً لإجراءات التوريد الوطنية، ستتم معالجة كل عقد تقدر قيمته بـ 5000000 فرنك جيبوتي وما يزيد عن ذلك، من خلال لجنة التوريدات الوطنية. عندما يستخدم المتلقي ترتيبات التوريد التنافسية المفتوحة الوطنية الخاصة به، تخضع هذه الترتيبات للفقرة 5.4 من لوائح التوريد. وعندما تُطبق الجهة المستفيدة ترتيبات التوريد الوطنية الأخرى بخلاف ترتيبات التوريد التنافسية المفتوحة، تخضع هذه الترتيبات للفقرة 5.5 من لوائح التوريد. فمن أجل التنفيذ السلس للمشروع وكما هو الحال بالنسبة للمشروعات الأخرى في الحافظة، سيستفيد العميل من استخدام وثائق التوريد الموحدة التي أعدها البنك الدولي لاستخدام المستفيدين.

75. ترتيبات التوريد لتقديم القيمة مقابل المال في تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروع. أجرى البنك الدولي تقييماً لترتيبات التوريد المقترحة في الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2018 بالتزامن مع إستراتيجية توريدات المشروع من أجل التنمية (PPSD) التي أعدها العميل والتي تم إبلاغها للبنك الدولي في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2018. هناك حاجة لتحديث إستراتيجية توريدات المشروع من أجل التنمية هذه مع الأخذ في الاعتبار التغيير في التصميم الذي يفوض المسؤولية الائتمانية بأكملها إلى أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية. وتتمتع أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بخبرة فنية وإستراتيجية في برامج رأس المال البشري ويمكنها الاعتماد على تجربة الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية، وهي وكالة حكومية ترفع تقاريرها إلى أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية مع خبرة سابقة في المشروعات الممولة من البنك الدولي. وقد حددت إستراتيجية توريدات المشروع من أجل التنمية المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف المرتبطة بها والتي تتطوّر بشكل أساسي على القدرات الإدارية. وسوف تحتاج أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية إلى تعيين مسؤول توريدات مُلم بإجراءات التوريدات العامة.

76. بالنسبة لنطاق وتوريدات المشروع، بشكل عام، سيُمول حوالي 60 في المائة من المبلغ الإجمالي للتحويلات النقدية التي لن تشمل التوريدات بينما يُخصص 20 في المائة لمشروعات فرعية تنفذها المجتمعات مباشرة، باستخدام نهج التنمية المدفوع باعتبارات



المجتمعات المحلية. وحتى الآن، ستكون الأنشطة المتعلقة بالتوريدات التي ستديرها أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية جزءًا من الـ 20 بالمائة المتبقية من إجمالي التمويل. واستناداً إلى تكوين المشروع هذا، تم إعداد إستراتيجية توريدات المشروع من أجل التنمية باستخدام النموذج المختصر. وكشفت أنه لا يوجد عقد معقد أو عالي القيمة، على الرغم من أن بعض العقود سوف تتطلب متابعة عن كثب. من تحليل المخاطر، تتضمن تلك العقود اختيار وكيل دفع من طرف ثالث ونظم معلومات مقابل توافقيها مع النظم الحالية التي تعمل من أجل تقديم الخدمة نفسها.

77. فيما يتعلق بتحليل السوق، أكدت إستراتيجية توريدات المشروع من أجل التنمية أن الموردين ومقدمي الخدمات (لا سيما الخبراء الاستشاريين المستقلين) للعقود المتوقعة متاحون على الصعيد الوطني، بينما قد يتطلب القليل منهم استكشاف خيار النهج الدولي. فمن أجل أن تكون الأنشطة مدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية، لا يُتوقع أن تتجاوز المشروعات الفرعية 25000 دولار أمريكي لكل منها، وسوف تشمل التوريدات على عقود صغيرة. سوف تشرع المجتمعات المستهدفة في التوريد باستخدام إجراءات مبسطة والتي سيتم توضيحها في دليل مخصص للمشروعات الفرعية.

78. على الرغم من أن تصميم المشروع ونطاق التوريد الذي سوف يشمل عددًا قليلاً من العقود ذات التعقيد المنخفض والقيمة المنخفضة، يتم تقييم المخاطر المرتبطة بالتوريدات على أنها عالية نظراً لعدم وجود خبرة سابقة لأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية في تنفيذ المشروعات الممولة من البنك الدولي. ستشمل تدابير التخفيف الرئيسية المشاركة الفنية الوثيقة للوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية أثناء تنفيذ المشروع والتعاقد مع خبير استشاري لدعم ونقل المعرفة إلى وحدة التوريدات الخاصة بأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية.

79. ترتيبات الإشراف والرقابة بالنسبة للتوريدات. نظراً للتعقيد النسبي الأقل في التوريد (لا يوجد مبلغ تقديري مبدئي لعقد يتجاوز 300000 دولار أمريكي) ومن خلال الاستفادة من المشاركة الفنية للوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية في تنفيذ المشروع، لن يكون هناك دعم عملي للتنفيذ الموسع من قبل البنك الدولي. سيتم توفير التدريب، وسيتم دعم تنفيذ توريدات المشروع بشكل منتظم قدر الإمكان من المكتب القطري.

80. خطة التوريدات. تم إعداد خطة توريدات مبسطة، باعتبارها أحد مخرجات إستراتيجية توريدات المشروع من أجل التنمية، والتي تحدد إجراءات التوريد التي سيتم استخدامها لتخطيط ومراقبة تنفيذ أنشطة الاستثمار، من قبل العميل وتم الاتفاق عليها مع البنك الدولي. فلكل عقد يتم تمويله من قبل المشروع، ينبغي دائماً الاتفاق على طرق الاختيار المختلفة للتوريدات، أو الخبراء الاستشاريين والتكاليف المقدرة، ومتطلبات الاستعراض والأطر الزمنية بين الجهة المستفيدة والبنك الدولي من خلال نظام التتبع المنتظم للتبادلات في نظام التوريدات. ويجوز تحديث خطة التوريدات كل 12 شهراً على الأقل، أو حسب الاقتضاء، لتعكس الاحتياجات الفعلية لتنفيذ المشروع، ولكن كل تحديث سوف يتطلب موافقة البنك الدولي. وسيتم الإعلان عن جميع خطط التوريدات وفقاً لسياسة البنك الدولي الخاصة بالإفصاح.

ج. الإجراءات الوقائية

(أ) الإجراءات الوقائية البيئية



81. لا تتمتع أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بخبرة أو قدرات سابقة لإعداد أدوات الإجراءات الوقائية أو تنفيذ تدابير تخفيف الإجراءات الوقائية البيئية أو الاجتماعية. والفئة البيئية للمشروع هي باء؛ ونتيجة لذلك يتم تفعيل منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 4.01 (التقييم البيئي). وفيما يتعلق بمكون البنية التحتية المجتمعية (المكون 3)، تشير التقديرات إلى أن معظم تمويل المشروعات الفرعية لبناء وإعادة تأهيل البنى التحتية المادية وغيرها من الأصول المادية مثل إمدادات المياه، والصرف الصحي، وإدارة موارد المياه، والمدارس، والأسواق، والطرق الريفية، وإدارة الموارد البيئية، وغيرها من الاستثمارات سيكون مماثلاً في الحجم والتأثير. هذه الإجراءات التدخلية لديها القدرة على تفعيل تأثيرات بيئية صغيرة خاصة بمواقع بعينها ويمكن التحكم فيها. ومواقع هذه الإجراءات التدخلية غير معروفة. فمن المتوقع ألا يكون لمكونات نظم التحويلات النقدية وشبكات الأمان (1 و 2) أي تأثير بيئي.

82. من أجل معالجة الثغرات والآثار المحتملة المذكورة أعلاه، سيتم اتخاذ إجراءين، على المستوى المؤسسي وعلى المستوى التشغيلي. فعلى المستوى المؤسسي، سيتم دعم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بواسطة شركاء التنفيذ بموجب عقد لضمان الامتثال للإجراءات الوقائية. أما المسؤولية الائتمانية، مع ذلك، فستظل مع أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية. وسيقوم فريق البنك الدولي بتقديم التدريب العملي لمركز تنسيق الإجراءات الوقائية الخاصة بأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بالإضافة إلى بناء قدرات كيانات مثل الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية. وسيتم تنفيذ تدابير التخفيف من الإجراءات الوقائية على تجربة تنفيذ أنشطة مماثلة في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي. وقد تم الكشف عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين لهذا المشروع في جيبوتي وأيضاً من قبل البنك الدولي في 13 ديسمبر/كانون الأول، 2018، وتم إعادة الكشف عنهم في 7 فبراير/شباط، 2019. ينص إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على أنه إذا تم العثور على الموارد الثقافية المادية أثناء الأشغال المدنية، سيتم تطبيق إجراء الاكتشاف بمحض الصدفة". وأثناء التنفيذ، سيتم استخدام أدوات الفحص البيئي وتخفيف المخاطر هذه من قبل جميع الجهات الفاعلة وسيتم تقديم التدريب لأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية، والوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية، والجمعيات الأهلية، ومسؤولي المجلس الإقليمي وأصحاب المصلحة الآخرين.

83. تم فحص المشروع بالنسبة لتغير المناخ ومخاطر الكوارث. وقد تم تحديد مخاطر كبيرة فيما يخص الأمن الغذائي، والأمن المائي، والصحة العامة وسبل المعيشة الاقتصادية. وسيكون للحرارة الشديدة، والجفاف، وغيره من أحوال الطقس الشديدة والمتكررة على نحو متزايد تأثيراً كبيراً على المستفيدين من ذوي الدخل المحدود الذين تستهدفهم هذه العملية²¹.

(ب) الإجراءات الوقائية الاجتماعية

84. من المتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية للمشروع إيجابية بشكل رئيسي، حيث يهدف نهج التنفيذ إلى تشجيع تمكين المجتمع المحلي وتعزيز رأس المال الاجتماعي / البشري بالإضافة إلى تقديم الحصول الأفضل على مجموعة من الخدمات الاجتماعية. وبالنسبة للمكون 3، يكفل ذلك نهج التدريب على الإدارة الشعبية الذي سيتم استخدامه في تحديد وتنفيذ المشروعات الفرعية المجتمعية.

²¹ انظر سياق قابلية للتأثر بالمناخ في الصفحة 7 للحصول على مزيد من التفاصيل.



85. في إطار المكون 3، ستدعم المشروعات الفرعية المجتمعية والبلدية إعادة تأهيل وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لإمدادات المياه والصرف الصحي، وإدارة موارد المياه، والمدارس، والأسواق، والطرق الريفية، وإدارة الموارد البيئية، وغيرها من الاستثمارات ذات النطاق والتأثير المماثل. قد تؤدي هذه الأنشطة إلى تقييد إمكانية الحصول على الأصول أو مصادر الرزق ويمكن أن تتطوي أيضًا على بعض عمليات الاستحواذ على الأراضي و / أو خسائر الأصول وبالتالي يتم تفعيل منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك / OP 4.12 BP (إعادة التوطين القسري). لن يكون موقع المجتمعات معروفًا إلا بعد بدء المشروع عقب الاختيار بناءً على البيانات المتاحة حول الفقر، والعزلة، والبنية التحتية الحالية لتقديم الخدمات. ولذلك، تم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين، وتم إجراء استشارات بخصوصه والكشف عنه بواسطة البنك الدولي في جيبوتي في 13 ديسمبر/كانون الأول، 2018، وأعيد الكشف عنه في 7 فبراير/شباط، 2019. وخلال تنفيذ المشروع، سيقدم إطار السياسات خريطة الطريق لإعداد خطط عمل إعادة التوطين حسب الاقتضاء.

(ج) آليات جبر المظالم

86. يجوز للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم متأثرون سلبًا بمشروع مدعوم من البنك الدولي تقديم شكاوى إلى آليات جبر المظالم (GRM) القائمة على مستوى المشروع أو خدمة جبر المظالم (GRS) التابعة للبنك الدولي. تضمن خدمة جبر المظالم استعراض الشكاوى الواردة على الفور لمعالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع تقديم شكاوهم إلى هيئة التفتيش المستقلة بالبنك الدولي والتي تحدد ما إذا كان الضرر قد وقع، أو يمكن أن يحدث، نتيجة لعدم الامتثال لسياسات وإجراءات البنك الدولي. يجوز تقديم الشكاوى في أي وقت بعد توجيه انتباه البنك الدولي إلى المخاوف مباشرة، وأنه قد تم إعطاء إدارة البنك الدولي فرصة للرد. وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة جبر المظالم المؤسسية التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة <http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service>. وللحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة www.inspectionpanel.org.

خامساً. المخاطر الرئيسية

87. تم تصنيف مستوى المخاطرة الكلي على أنه متوسط. وتم تصنيف مخاطر الاقتصاد الكلي، والقطاع، والمخاطر الفنية والبيئية والاجتماعية وأصحاب المصلحة على أنها منخفضة أو متوسطة. وتم تصنيف مخاطر السياسات والحوكمة على أنها كبيرة بسبب تحديات الاقتصاد السياسي السائدة المبينة في التشخيص القطري الاستراتيجي. سيسعى المشروع، مع تركيزه على تعزيز تقديم شبكات الأمان والتنفيذ المجتمعي للمشروعات الفرعية الخاصة بالبنية الأساسية للخدمات الأساسية الصغيرة، إلى تعزيز المؤسسات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وحرية التعبير والمساءلة. لم تقم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بإدارة وتنفيذ موارد البنك الدولي بشكل مباشر، على الرغم من أنها نفذت أنشطة سابقة في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي والتي تم تفويض الإدارة المالية والتوريدات الخاصة بها إلى الوكالة الجيبوتية للتنمية الاجتماعية. لذلك تم تصنيف القدرات المؤسسية على أنها مخاطرة كبيرة، وسيتم تخفيفها من خلال دعم التنفيذ من قبل البنك الدولي، والاستعانة بخبراء استشاريين لدعم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية وتقديم التدريب. تم إجراء تقييم للقدرات الإدارية المالية



والتوريدات الخاصة بأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية وتم تصنيف المخاطرة الائتمانية بأنها كبيرة. وتحدد أقسام الإدارة المالية والتوريدات في وثيقة تقييم المشروع هذه التدابير المحددة لتعزيز قدرتها الائتمانية. وتعد ملكية الحكومة للمشروع قوية، ولكنه سيستلزم وجود عناية فائقة لضمان التعاون الفعال مع الوزارات والشركاء الآخرين.

88. تم تصنيف المخاطر المتعلقة بدعم المشروع للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين بأنها كبيرة. سوف تحتاج جيبوتي إلى الحفاظ على إطار عمل ملائم لحماية اللاجئين كي تظل مؤهلة للحصول على مدفوعات المنحة المقدمة من نافذة اللاجئين الفرعية. وقد أبدت الدولة التزامًا قويًا بسياسة تقديمية للاجئين، ولكن الأحداث في جيبوتي أو المنطقة - مثل التوترات السياسية، والحوادث الأمنية المرتبطة باللاجئين والتدفقات الجديدة التي تطغى على قدرات الإيواء - قد تؤدي إلى فقدان الزخم لسياسة البلاد المعنية باللاجئين. كما يجب التصدي عن كذب للعبء الذي يلقيه المهاجرون الذين لا يحملون وثائق على إدارة قضايا اللاجئين.



سادساً. إطار النتائج والرقابة

إطار النتائج

البلد: جيبوتي

المشروع المتكامل للتحويلات النقدية و رأس المال البشري

الهدف (الأهداف) الإنمائية للمشروع

تتمثل الأهداف الإنمائية للمشروع في الآتي: أ) دعم نظام شبكات الأمان الاجتماعي الموسع والأكثر تعزيزاً؛ وب) دعم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة المستهدفة.

ملحوظة: لغرض بيان الهدف الإنمائي للمشروع يتم استخدام كلمة "مُحسَّنة" لتعني (أ) تحسين استهداف المستفيدين من البرنامج، (ب) سجل اجتماعي موسع، و(ج) تدابير مصاحبة فعالة بالاقتران مع التحويلات النقدية المشروطة.

مؤشرات الهدف (الأهداف) الإنمائية للمشروع

الهدف النهائي	خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
			دعم نظام شبكات الأمان الاجتماعي المعزز لتسهيل توسيع نطاق التغطية
5000.00	0.00		المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي (مؤشر النتائج الأساسية، عدد)



الهدف النهائي	خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
3000.00	0.00		المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي - الإناث (مؤشر النتائج الأساسية، العدد)
5000.00	0.00		المستفيدون من برامج شبكات الأمان - برامج التحويلات النقدية الأخرى (العدد) (مؤشر النتائج الأساسية، العدد)
35.00	12.40		النساء المستفيدات اللاتي لديهن أطفال يتراوح عمرهم ما بين 0 و 6 أشهر اللاتي يمارسن الرضاعة الطبيعية الحصرية (النسبة المئوية)
80.00	0.00		الأسر المعيشية المستعيدة تحت خط الفقر (النسبة المئوية)
75000.00	61900.00		الأسر المعيشية المسجلة في السجل الاجتماعي الوطني (عدد)
دعم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة المستهدفة			
5000.00	0.00		المستفيدون الذين لديهم إمكانية الحصول على البنية التحتية للخدمات الأساسية الممولة من المشروع (العدد)



مؤشرات النتائج المتوسطة حسب المكونات

نهاية الهدف	خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
التحويلات النقدية المشروطة			
7000000.00	0.00		التحويلات النقدية المدفوعة للمستفيدين المؤهلين (المبلغ بالدولار الأمريكي))
2000.00	0.00		تنظيم الدورات المجتمعية كجزء من التدابير المصاحبة (عدد)
150.00	0.00		مستشارو المجتمع المحلي المدربون على قيادة الدورات التي تعقد للمجتمعات المحلية (العدد)
75.00	0.00		المستفيدون راضون عن الدورات المجتمعية (النسبة المئوية)
تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية			
80.00	0.00		الأسر المعيشية المستفيدة من البرنامج الوطني للتضامن والأسرة مع البيانات البيومترية في السجل الاجتماعي (النسبة المئوية)
85.00	0.00		الأسر المعيشية المستفيدة من البرنامج الوطني للتضامن والأسرة الذين تم الدفع لهم في غضون 15 يومًا من تاريخ الدفع المجدول (النسبة المئوية)
1000.00	0.00		الأشخاص في السجل الاجتماعي الذين تلقوا بطاقات الهوية الوطنية بدعم من المشروع (عدد)
70.00	0.00		شكاوى البرنامج الوطني للتضامن والأسرة المسجلة إلكترونيًا والتي تم حلها بحلول وقت الدفع النقدي التالي (النسبة المئوية)



نهاية الهدف	خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
1500.00	0.00		الأسر المعيشية من اللاجئيين المدرجة في السجل الاجتماعي (عدد)
الاستثمارات مجتمعية الأساس في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري			
50.00	0.00		المجتمعات المحلية المدربة على تحديد وتنفيذ وصيانة المشروعات المجتمعية الفرعية (عدد)
100.00	0.00		المشروعات المجتمعية الفرعية التي تم إنشاؤها أو إعادة تأهيلها (عدد)
80.00	0.00		المشروعات المجتمعية الفرعية التي تؤدي وظيفتها عام واحد بعد الانتهاء (النسبة المئوية)
80.00	0.00		المستفيدون الراضون عن البنى التحتية المجتمعية الممولة من المشروع (النسبة المئوية)
1000.00	0.00		الأشخاص الذين توفر لهم إمكانية الحصول على خدمات الصراف الصحي المحسنة (مؤشر النتائج الأساسية، العدد)
500.00	0.00		الأشخاص الذين توفر لهم إمكانية الحصول على خدمات الصراف الصحي المحسنة - الإناء (شروط نظام رصد النتائج) (مؤشر النتائج الأساسية، العدد)
1000.00	0.00		اللاجئون الذين لديهم إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية الممولة من المشروع (عدد)
500.00	0.00		اللاجئون الذين لديهم إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية الممولة من المشروع (إناء) (عدد)

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	الوتيرة	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي		ربع سنوية	البيانات الإدارية للمشروع	الرصد الروتيني	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي - الإناث		ربع سنوية	البيانات الإدارية للمشروع	الرصد الروتيني	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - برامج التحويلات النقدية الأخرى (العدد)		ربع سنوية	البيانات الإدارية للمشروع	الرصد الروتيني	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية
النساء المستفيدات اللاتي لديهن أطفال تتراوح أعمارهن ما بين 0 و 6 أشهر اللاتي يمارسن الرضاعة الطبيعية الحصرية	النسبة المئوية للنساء المستفيدات اللاتي لديهن أطفال يتراوح عمرهم بين 0-6 أشهر واللاتي يشاركن في الدورات مجتمعية	مرتين	الدراسة الاستقصائية	دراسة استقصائية في منتصف ونهاية المشروع	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية
الأسر المعيشية المستفيدة تحت خط الفقر	النسبة المئوية للأسر المعيشية المستفيدة من التحويلات النقدية التي تقل مستويات استهلاكها عن خط الفقر	مرة واحدة	الدراسة الاستقصائية	استهداف التقييم	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية
الأسر المعيشية المسجلة في السجل الاجتماعي الوطني	عدد أرباب الأسر الفريدة في السجل، بغض النظر عن حالة الفقر أو	ربع سنوية	البيانات الإدارية للمشروع	الرصد الروتيني	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية



الأهلية للبرنامج					
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	عدد الأشخاص الذين تشير التقديرات بأنهم مستفيدون مباشرة من المشروعات الفرعية في إطار المكون 3	المستفيدون الذين لديهم إمكانية الحصول على البنية التحتية للخدمات الأساسية الممولة من المشروع

خطة المراقبة والتقييم: مؤشرات النتائج المتوسطة

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	الوثيرة	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
التحويلات النقدية المدفوعة للمستفيدين المستحقين	المبلغ الإجمالي للتحويلات النقدية المدفوعة	ربع سنوية	البيانات الإدارية للمشروع	الرصد الروتيني	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية
الدورات المجتمعية التي تم تنظيمها كجزء من التدابير المصاحبة	عدد الدورات المجتمعية في إطار المكون الفرعي 1.2	ربع سنوية	البيانات الإدارية للمشروع	الرصد الروتيني	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية
المستشارون المجتمعيون المدربون على قيادة الدورات المجتمعية	عدد المستشارين المجتمعيين (mères conseillères) المدربين على تقديم الدورات المجتمعية كجزء من التدابير المصاحبة للمشروع	ربع سنوية	البيانات الإدارية للمشروع	الرصد الروتيني	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية

أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	دراسة استقصائية في منتصف ونهاية المشروع	الدراسة الاستقصائية	مرتين	النسبة المئوية للمستفيدين من برنامج التحويلات النقدية الذين يشاركون في الدورات المجتمعية كجزء من التدابير المصاحبة للراضين عن الدورات	المستفيدون الراضون عن الدورات المجتمعية
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	النسبة المئوية للأسر المعيشية المستفيدة من البرنامج الوطني للتضامن والأسرة مع البيانات البيومترية إما مباشرة في السجل الاجتماعي أو في قاعدة بيانات مرتبطة بالسجل الاجتماعي	الأسر المعيشية المستفيدة من البرنامج الوطني للتضامن والأسرة التي لديها بيانات بيومترية في السجل الاجتماعي
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	النسبة المئوية للمستفيدين الذين تم الدفع لهم في غضون 15 يوماً من التاريخ المحدد في الدليل للمشروع	الأسر المعيشية المستفيدة من البرنامج الوطني للتضامن والأسرة الذين تم الدفع لهم في غضون 15 يوماً من تاريخ الدفع المجدول
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	عدد الأشخاص الذين قام المشروع بتسهيل الحصول على بطاقة هوية وطنية أو شهادة ميلاد لهم	الأشخاص في السجل الاجتماعي الذين تلقوا بطاقات هوية وطنية بدعم من المشروع
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	النسبة المئوية للشكاوى (أ) المسجلة في نظام المعلومات الإدارية الخاص بالبرنامج الوطني للتضامن والأسرة (وب) قرار يتم إبلاغه إلى صاحب الشكوى	الشكاوى الخاصة بالبرنامج الوطني للتضامن والأسرة المسجلة إلكترونياً والتي تم حلها بحلول وقت الدفع النقدي التالي.

أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	عدد أرباب الأسر المعيشية للاجئين الفريدين في السجل، بغض النظر عن حالة الفقر أو الأهلية للبرنامج	الأسر المعيشية للاجئين المدرجة في السجل الاجتماعي
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	عدد المجتمعات التي تلقت جميع الوحدات الدراسية لبرنامج التدريب على الإدارة الشعبية	المجتمعات المدربة على تحديد وتنفيذ وصيانة المشروعات الفرعية المجتمعية
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	عدد المشروعات الفرعية المجتمعية المنجزة (القبول المؤقت)	المشروعات المجتمعية الفرعية التي تم إنشاؤها أو إعادة تأهيلها
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	التدقيق الفني	تقرير التدقيق الفني	مرة واحدة	النسبة المئوية لأصول البنية التحتية التي تم تصنيفها على أنها عاملة من قبل مدقق فني مستقل بعد سنة واحدة من استكمالها (مع تحديد الانتهاء على أنه مر بمرحلة القبول المؤقت)	المشروعات الفرعية المجتمعية التي تعمل بعد سنة واحدة من الاكتمال
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الدراسة الاستقصائية في نهاية المشروع	الدراسة الاستقصائية	مرة واحدة	النسبة المئوية للمستفيدين المباشرين من البنى التحتية المجتمعية الراضين عن البنى التحتية على الصعيد العالمي	المستفيدون الراضون عن البنى التحتية المجتمعية الممولة من المشروع
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	يقيس المؤشر العدد التراكمي للأشخاص الذين استفادوا من مرافق الصرف الصحي المحسنة التي تم إنشاؤها من خلال عمليات يدعمها البنك الدولي.	الأشخاص الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة

أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية للمشروع	ربع سنوية	يقيس المؤشر العدد التراكمي للأشخاص الذين استفادوا من مرافق الصرف الصحي المحسنة التي تم إنشاؤها من خلال عمليات يدعمها البنك الدولي.	الأشخاص الذين تتوفر لهم إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة - إناث (شرط نظام رصد النتائج)
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية	ربع سنوية	عدد اللاجئين الذين تشير التقديرات بأنهم مستفيدين مباشرة من المشروعات الفرعية في إطار المكون 3	اللاجئون الذين لديهم إمكانية الحصول على البنية التحتية للخدمات الأساسية الممولة من المشروع.
أمانة الدولة للشؤون الاجتماعي	الرصد الروتيني	البيانات الإدارية	ربع سنوية	عدد اللاجئين اللائي تشير التقديرات إلى أنهن مستفيدات مباشرة من المشروعات الفرعية في إطار المكون 3	اللاجئات اللائي لديهن إمكانية الحصول على البنية التحتية للخدمات الأساسية الممولة من المشروع (إناث)

الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم

البلد: جيبوتي

المشروع المتكامل للتحويلات النقدية ورأس المال البشري

كما هو موضح في القسم الثاني باء، سيدعم المشروع ثلاثة مكونات تشغيلية. المكونات التشغيلية الثلاثة هي: (أ) التحويلات النقدية المشروطة في إطار البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، بما في ذلك التدابير المصاحبة لتحسين رأس المال البشري؛ (ب) تعزيز نظم تقديم الحماية الاجتماعية من خلال دعم بناء القدرات المؤسسية لبناء نظامي البرنامج الوطني للتضامن والأسرة و شبكة الأمان الاجتماعي؛ (ج) الاستثمارات القائمة على أساس المجتمعات المحلية في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري. وسيوضح هذا الملحق الترتيبات الفنية والتشغيلية لدعم تنفيذ المشروع.

المكون 1

في إطار المكون الفرعي 1.1، ستكون التحويلات الممولة من المشروع جزءاً من البرنامج الرئيسي للحكومة، وهو البرنامج الوطني للتضامن والأسرة، والذي يتضمن شروطاً ميسرة تتعلق بالمشاركة في دورات التواصل لتغيير السلوك على مستوى المجتمع المحلي بهدف بناء رأس المال البشري. وستدعم التحويلات الممولة من المشروع توسيع نطاق البرنامج الوطني للتضامن والأسرة خارج العاصمة (مدينة جيبوتي) في المحافظات الفرعية المستهدفة على أساس الفقر والبعد بواسطة دائرة الإحصاءات والدراسات الديموغرافية.

من المتوقع أن تشمل معايير الأهلية للأسر المعيشية، والتي لم تكتمل بعد، ما يلي: (أ) الأسر المعيشية التي لديها أطفال صغار؛ (ب) أدنى عتبة للاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس التي تم وضعها لتقييم رفاهية الأسر المعيشية في العواصم الإقليمية ("المدن الرئيسية")؛ و (ج) من خلال الاستهداف المستند إلى المجتمعات المحلية في المناطق الريفية. وفي المناطق الريفية، من المتوقع أن يمضي استهداف الأسر المعيشية المستهدفة على النحو التالي:

- **استهداف المجتمع المحلي (من خلال لجان تحديد المجتمعات المحلية):** أولاً، سيدعم المشروع المجتمعات لتبني نهج الاستهداف المجتمعي لإعداد "قوائم تمهيدية" للأسر المعيشية الفقيرة في المجتمع. وسيتم إحالة معايير البرنامج إلى لجان تحديد المجتمعات المحلية والتي تضم الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة مع إعطاء الأولوية لهؤلاء (أ) الذين ليس لديهم مصدر دخل رسمي أو غير رسمي؛ (ب) الذين لديهم أطفال صغار؛ (ج) الموجود لديهم أحد كبار السن في الأسرة المعيشية (أكثر من 70 عاماً)؛ أو (د) الذين لديهم أحد أفراد الأسرة من المعاقين.
- **التحقق من التسجيل والأهلية:** ثانياً، سيتم تسجيل جميع الأسر المعيشية المذكورة في القائمة التمهيدية كمتقدمين للبرنامج الوطني للتضامن والأسرة. وسيقوم البرنامج بجمع البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية (تحقيق اجتماعي) للأسر

المعيشية المسجلة التي تستخدم الأجهزة اللوحية غير المتصلة بشبكة الإنترنت. والأسر المعيشية المسجلة التي تزيد درجاتها عن عتبة الاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس الذين سيتم تحديدهم في الدليل التشغيلي للمشروع سيتم اعتبارهم غير مؤهلين. سيتم أيضاً إزالة الأسر المعيشية المكررة (كما هو محدد بواسطة الإلغاء البيومتري للبيانات المكررة) من قائمة الأسر المؤهلة.

• **التسجيل:** ثالثاً، سيتم إبلاغ المجتمع المحلي بحالة الأهلية للأسر المعيشية المسجلة. وستمنح لجنة تحديد المجتمعات المحلية الخيار لتجاوز هذا القرار إذا ما تم تقديم أدلة على أن البيانات الأساسية لدرجة الاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس غير صحيحة. وبعد التوصل إلى اتفاق مع المجتمع المحلي، سيتم تسجيل الأسر المعيشية المؤهلة.

في إطار المكون 1.2، ستركز الدورات المجتمعية على الموضوعات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري، وخاصة تلك المرتبطة بجدول أعمال تنمية مرحلة السنوات المبكرة/الطفولة المبكرة. ولا يزال يتم تحديد محتوى الدورات على مستوى المجتمع المحلي، ولكنها من المرجح أن تشمل: (أ) محاكاة النماء المعرفي؛ (ب) الترويج للممارسات الوالدية الجيدة؛ (ج) التشجيع على حضور الأطفال في سن المدرسة في المدارس؛ (د) تشجيع ممارسات الوقاية من سوء تغذية الأطفال؛ و (هـ) تعزيز النظافة.

ستكون المشاركة في هذه الدورات جزءاً من الشروط التي يتعين على الأسر المعيشية المؤهلة الوفاء بها لتلقي المدفوعات في إطار برنامج التحويلات النقدية المشروطة. ومن المتوقع أن يكون تطبيق الشروط "سهلاً"، بمعنى أن الشروط سيتم تنفيذها بطريقة مرنة وسيتم توضيح تفاصيلها في الدليل التشغيلي للمشروع. ستقع مسؤولية إنفاذ الشروط على عاتق أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية، على أساس المعلومات الواردة من شركاء التنفيذ فيما يتعلق بامتثال المستفيدين.

سيتم تقديم دورات العمل من قبل متطوعين محليين ("mères-conseillères") مع إشراف فني من الموظفين المحليين في الوزارات الشريكة ذات الصلة. ولضمان أقصى قدر من التأثير، سيتم استرشاد تصميم وتنفيذ الدورات بالدروس المستفادة (بما في ذلك نتائج تقييم الأثر) من الدورات المنفذة حالياً في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي. وسيتم استشارة منهج الدورات من خلال المشاورات مع الوزارات المختصة، والمنظمات المجتمعية المعنية، والمجتمعات المحلية. على سبيل المثال، سيتم تنسيق تصميم منهج الدورات التعليمية مع وزارة التربية والتعليم التي تقود إعداد مشروع التعليم الأساسي الذي يهدف إلى معالجة قضايا إمكانية الحصول، والجودة والإنصاف، مع التركيز على اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. سيتم تنسيق الإجراءات التدخلية المتعلقة بالتغذية مع تلك التي تدعمها "مبادرة التقرم الصفري" التي تقودها وزارة الصحة وبدعم من عملية يمولها البنك الدولي. وستأخذ الدورات في الاعتبار تجربة مشروع تنمية المجتمع الريفي وتعبئة المياه التي تدعم تعميم صحة وتغذية المجتمع المحلي والإجراءات التدخلية الخاصة بالمياه.

المكون 2

سيعزز المشروع قدرات الحكومة من خلال تمويل المساعدة الفنية واستثمارات نظام الحماية الاجتماعية التي ستدعم تحقيق أهداف المشروع. على وجه التحديد، سيمول المكون التنفيذ الفعال والكفء لنظام استهداف وتقديم البرنامج الوطني للتضامن والأسرة الموسع. سوف يشمل الاستثمار في استهداف البرنامج تحسين منهجية الاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس التي تم وضعها في إطار مشروع شبكات الأمان الاجتماعي وتطبيقها من خلال نظام المعلومات الإدارية الخاص بالبرنامج الوطني للتضامن والأسرة والسجل الاجتماعي. وسيتم تعزيز السجل الاجتماعي الوطني، الذي سيتم من خلاله اختيار المستفيدين من البرنامج المؤهلين، استناداً إلى الدروس المستفادة من الخبرات المكتسبة حتى الآن. وسيشمل ذلك إجراء التعديلات اللازمة لإدراج اللاجئين في السجل الاجتماعي بعلامة تشير إلى وضعهم

كلاجئين، نظراً لأنهم أصبحوا مؤهلين لعدد من البرامج الاجتماعية في جيبوتي. سوف يدعم نظام المعلومات الإدارية المقابل للبرنامج البرنامج في التسجيل، والدفع، وإدارة التظلم والجبر التعويضي والرصد وكذلك إحالة المستفيدين المحتملين إلى خدمات أخرى. سيدعم المكون أيضاً توسيع قدرة أجهزة وبرمجيات نظام المعلومات على استيعاب الأسر المعيشية الإضافية (بما في ذلك دخول البرنامج، وتقييم الاحتياجات والظروف).

سوف تشمل التحسينات الفنية الإضافية والاستثمار في تنفيذ البرنامج الآتي:

- **الاتصال والتواصل.** سيدعم المشروع وضع خطة وحملة تواصل خاصة بالبرنامج الوطني للتضامن والأسرة مع قنوات الاتصال المقترحة والرسائل والجدول الزمني. ستقدم خطة الاتصال المعلومات والتوعية للبرنامج على مستويات متعددة بما في ذلك: (أ) المستفيدين المحتملون والفعليون من البرنامج؛ (ب) الجمهور (بما في ذلك غير المستفيدين)؛ (ج) الاتصال الداخلي داخل الحكومة (بما في ذلك الوزارات الشريكة المختصة مثل المالية، والصحة والتعليم) و (د) شركاء التنمية والجهات المانحة. بالإضافة إلى الاتصال والتوعية، سيتم توجيه المستفيدين المحتملين من البرنامج إلى البرنامج من قبل الأخصائيين الاجتماعيين والصحيين في المناطق المستهدفة والذين سيتلقون كتيبات الاتصال.
- **دعم لجان تحديد المجتمعات المحلية.** سيدعم المشروع تنظيم لجان تحديد المجتمعات المحلية التي ستضع قوائم مسبقة للمستفيدين المحتملين. سيشمل الدعم المقدم إلى لجان تحديد المجتمعات المحلية اعداد مواد الاتصال والمذكرات التوجيهية لتبني نهج استهداف المجتمع المحلي. سيدعم المشروع أيضاً مساعدة فنية إضافية للأسر المعيشية ولجان تحديد المجتمعات المحلية لتوفير مزيد من التوجيه لعملية استهداف المجتمعات المحلية.
- **احتساب المنافع وآلية الدفع.** سيدعم المشروع تحليل مستويات الدفع باستخدام أحدث بيانات مسح الأسر المعيشية لضمان أن المنافع المدفوعة للأسر المعيشية تأخذ في الاعتبار عدد أفراد الأسرة المعيشية ومستوى الفقر في الاستهلاك. وسيدعم المشروع أيضاً تحديث آلية الدفع على مدار عمر المشروع. على وجه التحديد، ضمان اعتماد آلية من أجل (أ) تحديد المستفيدين بشكل مستدير عند نقطة الدفع؛ (ب) تسوية المدفوعات؛ و(ج) ضمان سداد المدفوعات بانتظام وفي الوقت المحدد كما هو موضح في دليل المشروع.
- **المظالم والجبر التعويضي.** سيقوم البرنامج بصقل آلية المظالم والجبر العويضي كجزء من هيكل البرنامج. على وجه التحديد، ستسمح الوزارة بفترة التظلم "للتسجيل" و "المدفوعات" بعد الدفعة الأولى في كل من موجات البرنامج حسب المحافظة المختارة. ستستمر فترة التظلم لعدة أسابيع وسيتم الإعلان عنها وإبلاغها على نطاق واسع. وسيتمكّن المرشحون المرفوضون وكذلك المستفيدين الذين لديهم شكاوى متعلقة بالمدفوعات من تقديم التظلمات. وكخطوة أولى، سيشتغل نظام التظلم على عملية تقديم التظلمات (استناداً إلى نظام التذاكر). وعلى المدى المتوسط، سيدعم المشروع رقمنة المظالم ليتم إدراتها بواسطة نظام المعلومات الإدارية الذي تم إنشاؤه مركزياً.
- **تجديد إثبات الأهلية.** كما سيدعم المشروع الوزارة في اعتماد عملية إعادة التأهيل بالنسبة للمستفيدين الحاليين والمستقبليين من البرنامج الموسع. وسيشمل ذلك اعتماد سياسة لإعادة تأهيل المستفيدين بما في ذلك وضع النهج المطلوب وإخطار المستفيدين الذين هم بحاجة إلى إعادة تأهيلهم.

كما هو موضح في وصف المكون لوثيقة المشروع، ستقع مسؤولية تنفيذ البرنامج وأنشطة بناء النظام ذات الصلة على عاتق أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية. ومن المتوقع أن تكون الاستثمارات في تحسين فعالية وكفاءة البرنامج تدريجية على مدى عمر المشروع.

المكون 3

سيقوم المكون الثالث للمشروع بدعم المجتمعات المحلية ومجتمعات اللاجئين في تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية من خلال تقديم مشروعات التنمية الفرعية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية. وسيتم اختيار المجتمعات المحلية المؤهلة لمشروعات البنية التحتية الفرعية استناداً إلى البيانات المتاحة حول الفقر، والعزلة والبنية التحتية الحالية لتقديم الخدمات. ستضطلع الجمعيات المجتمعية بمسؤولية اختيار نوع المشروع الفرعي من قائمة الخيارات وتنفيذ المشروع الفرعي، بما في ذلك الإدارة المالية والتوريد. ولتمكينها من أداء هذه الوظائف، سيتلقى أفراد المجتمع تدريباً على الإدارة الشعبية (FGB) لتمكينهم من تنفيذ المشروع الفرعي لمجتمعهم. يتألف التدريب على الإدارة الشعبية من ثمان وحدات دراسية يغطي كامل دورة تنفيذ المشروع الفرعي المجتمعي، بما في ذلك: (أ) المعلومات والاتصالات؛ (ب) ديناميات التنظيم والمجتمع المحلي؛ (ج) التقييم التشاركي للفقر والاحتياجات؛ (د) التخطيط التشاركي؛ (هـ) الرصد والتقييم التشاركي؛ (و) التوريدات المجتمعية؛ (ز) الإدارة المالية للمجتمع المحلي؛ و (ح) الصيانة. ستقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية أو شركاؤها المتعاقدون بدعم الجمعيات المجتمعية لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الفرعية وستقوم أيضاً بتقديم التدريب على الإدارة الشعبية. سيتم تحديد الإجراءات التفصيلية لتنفيذ هذا المكون في الدليل التشغيلي للمشروع، استناداً إلى المشاورات مع المجالس والمجتمعات الإقليمية، ووزارة اللامركزية، وتجربة صندوق التنمية المجتمعية الممول من بنك التنمية الأفريقي، وعقب الجولات الدراسية إلى البلدان ذات البرامج الإنمائية المجتمعية المتقدمة القائمة.

الإدارة المالية

سيتم تنفيذ المشروع في جيبوتي وفقاً للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي ومن خلال أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية. تُعد أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية مؤسسة عامة مسؤولة عن تنفيذ سياسة الحكومة للحد من الفقر وتنسيق البرامج الاجتماعية. كل عام تقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بوضع ميزانيتها التي تقدمها إلى مجلس الوزراء. وتدير أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية صندوق التضامن الوطني الذي يمول برامج المساعدة الاجتماعية والاستثمارات في الخدمات الاجتماعية. ولا تملك أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية أي خبرة سابقة في تنفيذ العمليات الممولة من البنك الدولي. سيتم صرف أموال المشروع من حسابات الائتمان والمنح التي أنشأتها المؤسسة الدولية للتنمية باستخدام سلفة للحساب المخصص، والمدفوعات المباشرة، والسداد والالتزامات الخاصة للنفقات المؤهلة مصحوبة بالوثائق الداعمة من خلال اتباع الإجراءات المعمول بها ودليل الصرف التابع للبنك الدولي. سيتم استخدام التقارير المالية المؤقتة والبيانات المالية السنوية للمشروع كألية لإعداد التقارير المالية وليس لأغراض الصرف.

تقييم الإدارة المالية

استعرض فريق الإدارة المالية بالبنك الدولي ترتيبات الإدارة المالية في أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية. لا تملك أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية خبرة سابقة في العمليات الممولة من البنك الدولي.

استنادًا إلى نتيجة التقييم الذي تم إجراؤه، تم تصنيف مخاطر الإدارة المالية لأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية، باعتبارها أحد مكونات المخاطر الائتمانية، على أنها كبيرة. ومن خلال التدابير المقترحة، سيكون لدى أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية متطلبات الإدارة المالية وفقًا لسياسة البنك الدولي وتوجيهه لتمويل مشروعات الاستثمار وسيكون لديها ترتيبات مقبولة للإدارة المالية.

تتمثل المخاطر المحددة بالنسبة لأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية فيما يلي: (أ) عدم وجود خبرة سابقة في تنفيذ العمليات الممولة من البنك الدولي؛ (ب) محدودية الموارد البشرية للاضطلاع بوظائف الإدارة المالية الخاصة بالمشروع؛ (ج) تمتلك أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية إجراءات رقابة داخلية محدودة؛ (د) لا تصدر أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية أي تقارير مالية؛ و (هـ) أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية هي مؤسسة عامة وتخضع لتدقيق مؤسسة التدقيق العليا (SAI). وعلى الرغم من أن مؤسسة التدقيق العليا تمتلك الخبرة المطلوبة، إلا أن قدراتها في مجال الموارد البشرية محدودة. وقد لا تقوم مؤسسة التدقيق العليا بمراجعة حسابات المشروع على وجه التحديد كجزء من عمليات أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية على أساس سنوي مما يعطي ضماناً محدوداً على استخدام المشروع للأموال.

بناءً على المخاطر المذكورة أعلاه، تم الاتفاق على تدابير التخفيف التالية لأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية لخفض مستوى المخاطر إلى متوسط: (أ) تقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بتعيين مسؤول مالي (FO) للعمل في المشروع. وسيقدم البنك الدولي الدعم والتدريب اللازمين بشأن إجراءات الإدارة المالية للبنك الدولي؛ (ب) ستحصل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية على برنامج محاسبي بمواصفات مقبولة لدى البنك الدولي، وسيتم استخدام البرنامج لتسجيل المعاملات اليومية وإصدار التقارير المالية المؤقتة غير المدققة. وسيتم الاتفاق على شكل التقارير المالية المؤقتة مع البنك الدولي. وسيتم تقديم التقارير المالية المؤقتة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يومًا بعد نهاية كل ربع سنة؛ (ج) لغرض المشروع، ستقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بإعداد الدليل التشغيلي للمشروع والذي سيجري على فصل للإدارة المالية يصف بالتفصيل إجراءات الإدارة المالية بما في ذلك الضوابط الداخلية؛ (د) تعيين مدقق فني مع شروط مرجعية مقبولة لدى البنك الدولي للتحقق من "استيفاء الشروط / تلقي المستفيدين للجزء الخاص بهم من النقدية" لمكون التحويل النقدي وأن مكون المشروعات الفرعية قد تم تنفيذه وفقًا للشروط المحددة في الدليل التشغيلي للمشروع؛ و (هـ) سوف تدخل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية في عقد مع مدقق خارجي مستقل مع شروط مرجعية مقبولة لدى البنك الدولي لمراجعة حسابات البيانات المالية للمشروع. وسيقدم المشروع تقرير المراجعة السنوي المعني بالبيانات المالية للمشروع وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز ستة (6) أشهر بعد نهاية كل سنة مالية.

ترتيبات الإدارة المالية والصراف

الموظفون: لا تمتلك أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية حاليًا القدرات البشرية اللازمة للتعامل مع المشروع. سيتم تعيين مسؤول مالي وسيكون جزءًا من وحدة تنفيذ المشروع (PIU) المنشأة من أجل المشروع. ستشتمل وحدة تنفيذ المشروع على منسق للمشروع ومسؤول مالي ومسؤول توريدات. سيقدّم البنك الدولي التدريب اللازم إلى المسؤول المالي المعني بالمبادئ التوجيهية للإدارة المالية للبنك الدولي ومتطلبات تقديم التقارير.

إعداد الموازنات: تقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بإعداد ميزانيتها على أساس سنوي. ويتم إعداد ميزانية أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بعد المدخلات الواردة من مختلف الإدارات وعلى أساس العملية التي وضعها كل من الحكومة ومكتب رئيس الوزراء. وستقوم

أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بإعداد ميزانية سنوية وخطة صرف للمشروع منفصلتين. وسيتم إعداد الميزانية على أساس سنوي وتقديمها إلى البنك الدولي في نوفمبر / ديسمبر تشرين الثاني/كانون الأول من كل عام وتغطي السنة اللاحقة. ستغطي خطة الصرف كل سنة مالية وسيتم تقسيمها على أساس ربع سنوي. وسوف تقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بمراقبة الفروق في خطة الصرف وتقديم مبرر لأي اختلافات كبيرة.

نظام المحاسبة الخاص بالمشروع: لا تمتلك أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية برنامجًا محاسبيًا، لأغراض هذا المشروع، ستحصل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية على برنامج محاسبة ذي مواصفات مقبولة لدى البنك الدولي. وسوف تستخدم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية البرنامج لتسجيل المعاملات اليومية وإصدار التقارير المالية المؤقتة. وسيكون للبرنامج وحدة خاصة لتسجيل التحويلات النقدية لكل مستفيد وإصدار تقارير مفصلة حسب المنطقة، والمستفيد والمبالغ المدفوعة. وسيضطلع المسؤول المالي بمسؤولية إعداد التقارير المالية المؤقتة وتقديمها إلى منسق المشروع لاستعراضها.

المبادئ المحاسبية العامة للمشروع هي كما يلي: (أ) تغطي محاسبة المشروع جميع مصادر واستخدامات أموال المشروع، بما في ذلك المبالغ المدفوعة والمصروفات المتكبدة. وسيتم إدخال جميع المعاملات المتعلقة بالمشروع في النظام المحاسبي. وسيكون الأساس المحاسبي المستخدم هو الأساس النقدي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: (ب) سيتم أيضًا إدخال المبالغ المدفوعة التي يتم الحصول عليها من الحساب المخصص في النظام المحاسبي للمشروع؛ (ج) سيتم فصل معاملات وأنشطة المشروع عن الأنشطة الأخرى التي تقوم بها أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية. وسيتم إصدار التقارير المالية المؤقتة التي تلخص الالتزامات والإيصالات والنفقات التي تم إجراؤها في إطار المشروع كل ثلاثة أشهر باستخدام القوائم الموضوعية لهذا الغرض؛ و (د) سيكون مخطط حسابات المشروع مطابقًا لتصنيف النفقات ومصادر الأموال المشار إليها في جداول تكاليف المشروع وتفاصيل الميزانية العامة بالإضافة إلى الدليل التشغيلي للمشروع. يجب أن يسمح مخطط الحسابات بإدخال البيانات لتسهيل المراقبة المالية لنفقات المشروع حسب المكون، والمكون الفرعي والفئة. تقديم تقارير المشروع: تتضمن عملية تقديم التقارير المالية للمشروع تقارير مالية مؤقتة ربع سنوية والبيانات المالية السنوية للمشروع. ينبغي أن تتضمن التقارير المالية المؤقتة بيانات عن الوضع المالي للمشروع، بما في ذلك:

(1) بيان الإيصالات والمدفوعات النقدية حسب الفئة والمكون.

(2) السياسات المحاسبية والملاحظات الإيضاحية بما في ذلك الكشف عن الحواشي المعنية بالجدول الزمنية: (أ) قائمة بجميع العقود الموقعة لكل فئة" والتي تبين مبالغ العقد الملتمزم بها والمدفوعة وغير المدفوعة بموجب كل عقد؛ (ب) بيان تسوية لرصيد الحساب المخصص للمشروع؛ (ج) بيان المدفوعات النقدية التي تتم على أساس استخدام بيان النفقات؛ (د) بيان تحليل الميزانية الذي يشير إلى التوقعات والتناقضات المتعلقة بالميزانية الفعلية؛ و(هـ) قائمة شاملة بجميع الأصول الثابتة.

يجب أن يتم إعداد التقارير المالية المؤقتة من قبل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية كل ثلاثة أشهر وإرسالها إلى البنك الدولي في غضون 45 يومًا من نهاية كل ربع سنة. ويجب أن يصدر البيان المالي للمشروع سنويًا. وينبغي أن يتضمن البيان المالي للمشروع (أ) بيان التدفق النقدي ؛ (ب) بيان ختامي للوضع المالي؛ (ج) بيان بالالتزامات الجارية؛ (د) تحليل بالمدفوعات وعمليات السحب من حساب

المشروع؛ (هـ) بيان بالإيصالات والمدفوعات النقدية حسب الفئة والمكون؛ (و) بيان تسوية لرصيد الحساب المخصص للمشروع؛ (ز) بيان بالمدفوعات النقدية التي تتم على أساس استخدام بيان النفقات؛ و (ح) الجرد السنوي للأصول الثابتة المكتسبة في إطار المشروع.

تدقق الأموال: سيتم إصدار المدفوعات بناءً على ثلاثة توقعات: الأمين العام لأمانة الدولة للشؤون الاجتماعية، ومدير إدارة التمويل الخارجي في وزارة المالية ومدير إدارة الديون في وزارة الموازنة.

سيتم تحويل الأموال من البنك الدولي بناءً على طلبات السحب المقدمة من قبل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية. سيتم تحويل الأموال من البنك الدولي من خلال حساب مخصص منفصل بالدولار الأمريكي يتم فتحه في بنك تجاري في جيبوتي مقبول لدى البنك الدولي. وسيتم صرف السلف المقدمة من حساب المؤسسة الدولية للتنمية إلى الحساب المخصص لاستخدامها في نفقات المشروع.

الرقابة الداخلية: لغرض المشروع، ستقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بإعداد الدليل التشغيلي للمشروع والذي سيحدد أدوار، ومهام ومسؤوليات الوكالة المنفذة. وسوف يحتوي الدليل التشغيلي للمشروع على فصل منفصل عن الإدارة المالية يتضمن تفاصيل إجراءات الإدارة المالية والمحاسبة وسيشمل إجراءات الرقابة الداخلية. سيتم إعداد الدليل في موعد لا يتجاوز شهر واحد من تاريخ سريانه.

ترتيبات الرقابة الإضافية

سيمول المشروع النفقات التي تغطي الأشغال، والسلع، وخدمات الخبراء الاستشاريين، وخدمات غير الاستشاريين، والتحويلات النقدية المشروطة الميسرة، والمشروعات الفرعية والتكاليف التشغيلية.

من أجل ضمان الرقابة الملائمة في تنفيذ أنشطة التحويلات النقدية والمشروعات الفرعية، سيتم تعيين مدقق فني، بشروط مرجعية مقبولة لدى البنك الدولي، للتحقق من تلبية جميع الشروط، وتلقي المستفيدين التحويلات النقدية الخاصة بكل منهم. وأن نشاط المشروعات الفرعية قد تم تنفيذه وفقاً للشروط والأحكام المحددة في الدليل التشغيلي للمشروع. تبلغ تكلفة جزء من المكون 1 لتمويل التحويلات النقدية (باستثناء رسوم وكالات الدفع والتكاليف الأخرى) حوالي 7.1 مليون دولار أمريكي. وسيتم إجراء التحويلات على أساس ربع سنوي بمبلغ 169 دولاراً أمريكياً لكل ربع سنة (56 دولاراً أمريكياً لكل مستفيد شهرياً) للأسر المعيشية المؤهلة. وتبلغ تكلفة نشاط المشروعات الفرعية 3.1 مليون دولار أمريكي.

فيما يلي الشروط الواجب توافرها لتنفيذ التحويلات النقدية:

- مشاركة الأسر المعيشية في دورات التواصل لتغيير السلوك على المستوى المجتمعي بهدف بناء رأس المال البشري.
- الأسر المعيشية التي تعيش في المناطق المستهدفة مع الأطفال الصغار وتحت عتبة الحد الأدنى للاختبار بالوسائل غير المباشرة للقياس المعد لتقييم رفاه الأسرة المعيشية.

تضطلع أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بالمسؤولية العامة عن ضمان استخدام الأموال في إطار هذه الفئة في الأغراض المحددة لها ومتابعتها عن كثب بشأن التنفيذ ورفع التقارير. سيقوم وكيل التحقق بإعداد تقرير كل ثلاثة أشهر للتحقق من أن التحويلات النقدية قد تم

دفعها للمستفيدين المستحقين. وستقدم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية إلى البنك الدولي تقرير وكيل التحقق بعد 30 يومًا من نهاية كل ربع سنة. وسيتم تفصيل جميع الإجراءات المتعلقة بهذا النشاط في الدليل التشغيلي للمشروع.

بالنسبة لنشاط المشروعات الفرعية (أو المنح الفرعية)، سوف تدخل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية في اتفاق مع الجمعيات المجتمعية المحددة التي ستكون مسؤولة عن تنفيذ كل مشروع فرعي. وستقوم كل جمعية بفتح حساب مصرفي منفصل لتلقي الأموال، وسيتم استخدام الحساب المصرفي حصرياً للمشروع. سيتم سداد المنح الفرعية على شكل شرائح تبدأ بدفعة مقدمة. وسوف ترفع الجمعية تقريراً إلى أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية حول استخدام الدفعة المقدمة وبناءً على الأدلة الداعمة الكافية، ستقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بالإفراج عن الشريحة التالية. وسيتم توضيح تفاصيل تنفيذ هذا النشاط في الدليل التشغيلي للمشروع. وتضطلع أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بمسؤولية ضمان استخدام جميع الأموال المتعلقة بهذه الأنشطة للأغراض المحددة لها.

مراجعة حسابات المشروع

مراجعة البيانات المالية للمشروع: تغطي المراجعة الخارجية السنوية للبيانات المالية للمشروع المعاملات المالية والرقابة الداخلية، ونظم الإدارة المالية وستشمل استعراض شامل لبيان نفقات المشروع.

تقوم أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بتعيين مراجع حسابات خارجي وفقاً للشروط المرجعية المقبولة لدى البنك الدولي ويجب أن يجري التدقيق وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. يجب على المدقق إصدار الآتي: (أ) تقرير مراجعة حسابات سنوي يتضمن رأيه في البيانات المالية السنوية للمشروع؛ (ب) رسالة إدارية معنية بالصواب الداخلية للمشروع؛ و (ج) استعراض محدود للرأي المعني بالتقارير المالية المؤقتة على أساس سنوي. وسيتم تقديم التقارير السنوية إلى البنك الدولي في غضون ستة أشهر من اختتام كل سنة مالية، وسيتم تقديم الاستعراض المحدود للرأي إلى البنك الدولي إلى جانب تقرير مراجعة الحسابات السنوي.

سوف تضمن أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية أن يتم تعيين المراجع الخارجي بعد ستة أشهر من فعالية المشروع من أجل أن يبدأ المدقق العمل الميداني في وقت مبكر بما يكفي لتقديم تقرير التدقيق والرسالة الإدارية في المواعيد المحددة.

المراجعة الفنية للمشروع: سيتم إجراء عمليات التدقيق الفني في منتصف المدة وفي نهاية المشروع للأنشطة المتعلقة بالتحويلات النقدية والمشروعات الفرعية. سوف تدخل أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية في عقد مع مدقق فني بشروط مرجعية مقبول لدى البنك الدولي. وسوف يتحقق المدقق الفني من أن جميع الأنشطة المتعلقة بالتحويلات النقدية والمشروعات الفرعية يتم تنفيذها وفقاً للشروط والأحكام المحددة في الدليل التشغيلي للمشروع.

تدفق المعلومات: تضطلع أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية بمسؤولية إعداد تقارير دورية معنية بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع وعن الإنجازات المادية والمالية على حد سواء. وستستند هذه التقارير إلى التقدم المحرز في نشاط المشروع (حسب المكون وفئة الإنفاق)، بما في ذلك المعلومات الفنية والمادية المبلغ عنها على أساس ربع سنوي. سوف تحافظ أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية على نظام مسك دفاتر المشروع وسوف تصدر البيانات المالية السنوية للمشروع والتقارير المالية المؤقتة الفصلية.

الإجراءات	الوكالة المسؤولة	الموعد النهائي
توظيف/تعيين مسؤول مالي	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	شهر واحد من الفعالية
إعداد فصل إدارة مالية كجزء من الدليل التشغيلي للمشروع يُفصل إجراءات الإدارة المالية والإجراءات المحاسبية	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	بحلول الفعالية
تعيين مدقق فني بشروط مرجعية مقبولة لدى البنك الدولي	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	في منتصف المدة ونهاية المشروع
الحصول على برامج المحاسبة بمواصفات مقبولة للبنك الدولي	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	3 أشهر من تاريخ السريان
تعيين مدقق خارجي بشروط مرجعية مقبولة لدى البنك الدولي	أمانة الدولة للشؤون الاجتماعية	6 أشهر من تاريخ السريان

ترتيبات الصرف

سيتم صرف أموال المؤسسة الدولية للتنمية وفقاً للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي ويجب استخدامها لتمويل أنشطة المشروع.

سيتم صرف عائدات المشروع وفقاً لإجراءات الصرف التقليدية للبنك الدولي وسيتم استخدامها لتمويل الأنشطة من خلال إجراءات الصرف المستخدمة حالياً: أي السلف، والسداد المباشر، وسداد المبالغ والالتزام الخاص المصحوب بالوثائق الداعمة المناسبة (بيان النفقات)، قائمة العقود الخاضعة للإستعراض المسبق للبنك الدولي وفقاً للإجراءات الموضحة في خطاب الصرف والمعلومات المالية و"المبادئ التوجيهية للصرف" الصادرة عن البنك الدولي. وسيتم فتح حساب مخصص للمشروع بالدولار الأمريكي في بنك تجاري في جيبوتي مقبول لدى البنك الدولي.

تم تحديد سقف الحساب المخصص بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي. وسيكون الحد الأدنى لحجم الطلب للدفع المباشر، وسداد المبالغ مساوياً لـ 20 في المائة من سقف الدفعة المقدمة من الحساب المخصص.

22 هذه الإجراءات، على الرغم من عدم انعكاسها على وجه التحديد على أنها موثيق مؤرخة في اتفاقية التمويل، ستكون جزءاً مهماً من ترتيبات تنفيذ المشروع كما هو موضح في الجدول 2، القسم الأول-أ من اتفاقية التمويل.

تخصيص عائدات المشروع:

الفئة	مبلغ المنحة المخصص	مبلغ الاعتماد المخصص	النسبة المئوية للنفقات المراد تمويلها (شاملة الضرائب)
(1) السلع، والأشغال، والخدمات الاستشارية، والخدمات غير الاستشارية، وتكاليف التشغيل والتدريب للمشروع باستثناء التحويلات النقدية في إطار المكون الفرعي 1.1 والمنح الفرعية في إطار المكون 3	900000 من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 1250000 دولار أمريكي)	2088000 من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 2900000 دولار أمريكي)	% 100
(2) التحويلات النقدية في إطار المكون الفرعي 1.1 من المشروع.		5112000 من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 7100000 دولار أمريكي)	% 100
(3) المنح الفرعية في إطار المكون 3 من المشروع.	1440000 من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 2000000 دولار أمريكي)		% 100
(4) استرداد المبلغ المدفوع مقدماً	1260000 من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 1750000 دولار أمريكي)		المبلغ المستحق بموجب القسم 2.07 (أ) من الشروط العامة
الإجمالي	3600000 من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 5000000 دولار أمريكي)	7200000 من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 10000000 دولار أمريكي)	

الإبلاغ عن النفقات المؤهلة

للإبلاغ عن النفقات المستحقة المدفوعة في إطار المشروع:

- التحويلات النقدية: بيانات النفقات (الملحق رقم 2 من خطاب الصرف والمعلومات المالية)
- سداد المبالغ للحساب المخصص: بيانات النفقات (الملحق 3 من خطاب الصرف والمعلومات المالية)
- الدفع المباشر: نسخة من السجلات (العقد، الفاتورة، الإيصالات وغيرها)
- الإلتزام الخاص: نسخة من خطاب الاعتماد

الحوكمة ومكافحة الفساد

قد يؤثر الاحتيال والفساد على موارد المشروع، مما يؤثر سلبيًا على نتائج المشروع. لقد عمل أخصائي الإدارة المالية بالبنك الدولي عن كثب مع قائد فريق العمل بالمشروع وقام بوضع فهم متكامل مع الفريق لمواطن الضعف المحتملة واتفقوا على اتخاذ إجراءات لتخفيف المخاطر. من المتوقع أن تعالج الترتيبات الائتمانية المقترحة أعلاه، بما في ذلك الدليل التشغيلي للمشروع مع فصل مفصل عن الإدارة المالية، والتدقيق الفني المستقل، وإعداد التقارير والتدقيق الخارجي، مخاطر الاحتيال والفساد التي من المحتمل أن يكون لها تأثير مادي على نتائج المشروع.

خطة دعم التنفيذ: سيقوم البنك الدولي بمراقبة الإدارة المالية للمشروع بالاقتران مع دعمه الشامل لتنفيذ المشروع ثلاث مرات على الأقل في السنة.

الوثائق الداعمة وحفظ السجلات: تم الحصول على جميع الوثائق الداعمة لدعم الاستنتاجات المسجلة في تقييم الإدارة المالية.